التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643

تونس... إلى أين ؟

المال السياسي القذر الذي أفسد الحياة السياسية والإعلامية في تونس

التحرير — الاحد 1 ربيع الأول 1442هـ الموافق لـ 17 أكتوبر 2020 م العدد 312 الثمن 700م — التحرير

مشروع قانون المالية للجباية وليس للرعاية

الجمهورية التونسية
RÉPUBLIQUE TUNISIENNE
وزارة الماليّة
MINISTÈRE DES FINANCES

مذكرات بريد كلينتون تكشف جوانب من الصراع في المنطقة

الديمقراطية التوافقية: مزيد من الأزمات والمشاكل

صحيفة فرنسية تكشف حقد الفرنسيين على الإسلام وتورطهم في مالي

كلمة العدد

مشروع قانون المالية
للجباية وليس للرعاية

جذب انتباهي وأنا أتصفّح مشروع قانون المالية لسنة 2021م القادمة الذي أودعته الحكومة التونسية لدى مجلس النوّاب تركيزه على مفهوم الجباية؛ إذ ورد هذا اللفظ مئات المرّات في المشروع. وهذا يعني أنّ الحكومة التونسية، بأحزابها وساستها، ليس لها من نظرة اقتصادية سوى نظرة الجباية. فهمّ الدولة ليس رعاية شؤون النّاس بالنظر في معاشهم وأحوالهم وتوفير مواطن التشغيل وموارد الرزق، وانّما نظرتها نظرة جباية تأخذ من المواطن ولا تعطيه، واذا أعطته فتعطيه بيمناها فتات ما أخذته منه بيسراها.

ذكّرني هذا بما أورده ابن كثير في البداية والنهاية حيث قال: «وفي هذه السنة، في رمضان منها عزل عمر بن عبد العزيز الجراح بن عبد الله الحكمي عن إمرة خراسان بعد سنة وخمسة أشهر; وانما عزله لأنه كان يأخذ الجزية ممن أسلم من الكفار ويقول: أنتم إنما تسلمون فرارا منها. فامتنعوا من الإسلام وثبتوا على دينهم وأدوا الجزية .فكتب إليه عمر: إن الله إنما بعث محمدا صلى الله عليه وسلم داعيا ولم يبعثه جابيا». فدور الدولة ليس جمع الضرائب وأخذ المكس والإثقال على النّاس بالجباية بل دورها هو دور الرعاية؛ إذ الأصل فيها أن توفّر الحاجات الأساسية للنّاس، وتوجد لهم موارد رزق وشغل، واذا وجب ولزم الأمر فإنّها تأخذ من غنيهم وتردّ على فقيرهم وليس العكس كما يحصل اليوم؛ إذ يتهرّب من الضريبة الأغنياء بحجج الاستثمار وغيرها ويلزم الفقراء بالمكوس.

قال النبيّ صلى الله عليه وسلم: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه»، وقال صلى الله عليه وسلم في المرأة الغامدية التي زنت ورجمت: «لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له»، وروي عنه صلى الله عليه وسلم قوله: «لا يدخل الجنة صاحب مكس».وقال النووي رحمه الله: «قال النووي رحمه الله:»المكس من أقبح المعاصي والذنوب الموبقات، وذلك لكثرة مطالبات الناس له وظلاماتهم عنده، وتكرر ذلك منه، وانتهاكه للناس وأخذ أموالهم بغير حقها، وصرفها في غير وجهها». وقال ابن حزم: «واتفقوا أن المراصد الموضوعة للمغارم على الطرق وعند أبواب المدن ومايؤخذ في الأسواق من المكوس على السلع المجلوبة من المارة والتجار ظلم عظيموحرام وفسق».

إنّ من أهمّ مظاهر صلاح الدولة والحكومة مدى اهتمامها برعاياها من حيث خلق فرص الشغل لهم، وتوفير الرفاه والازدهار الاقتصادي، وتوفير الخدمات المتعلّقة بحاجاتهم من صحة وتعليم، وإنّ من أهمّ وأبرز مظاهر الرعاية عدم إثقال كاهل الرعايا بالجباية وبخاصّة في زمن الفقر والبطالة والغلاء. وإنّ عمل الساسة هو إيجاد الحلول في الفترات والأزمنة الصعبة التي تمرّ بها البلاد؛ فإذا عجز الساسة عن ذلك لعدم امتلاكهم للمشاريع والحلول والمعالجات، أو لعدم قدرتهم على التفكير في إيجادها، فعليهم من باب الأمانة التنحي وفسح المجال لغيرهم. فعن أبي ذر رضي الله عنه قال: قلت يا رسول الله، ألا تستعملني؟ فضرب بيده على منكبي ثم قال: «يا أبا ذر إنك ضعيف، وإنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها، وأدى الذي عليه فيها».

ياسين بن علي

تعددت الجرائم والجاني واحد "النظام الديمقراطي"

أ. حسن نوير

دفعتها الفاقة وغفلة الدولة عنها وعن أمثالها إلى الخروج لجمع القوارير البلاستكية صحبة ابنتها التي لا تتخطى عامها التاسع, وفي غفلة منها سقطت البنت في بالوعة غفلت الجهات المختصة عن غلقها لتجرفها مياه الصرف الصحي وتلقى حتفها. لم يجد ما يسد به رمق عياله وعانى كغيره من غفلة السلط المحلية والجهوية والمركزية فقرر بناء "كشك" صغير عله يوفر لقمة عيش كريمة تكفيه ذل الوقوف على باب المسؤولين الغافلين. أتم تقريبا البناء وقرر ذات ليلة المبيت في "كشكه" لكن وفي غفلة من الجميع تسللت نحوه هيبة الدولة متسترة بجناح الظلام وهدمت الكشك على رأسه وأردته قتيلا. حادثتان أليمتان ما هما في حقيقة الأمر إلا عينة صغيرة من جرائم عديدة ومتعددة ارتكبت في حق البلاد والعباد منذ تأسيس دولة حداثة تطبق نظاما فصل الإسلام عن الحياة ومنح حق التشريع للبشر وهو المسمى ب"النظام الديمقراطي" فهو ذاته الذي احتكم إليه "بورقيبة" ومن بعده "بن علي" وسائر الحكومات المتعاقبة بعد الثورة. ورغم الجهود المبذولة للإقناع بأن النظام في عهد "بورقيبة" وبن علي" لم يكن نظاما ديمقراطيا بدليل سياسة القمع والقهر التي انتهجاها لعقود طويلة ورفضهما المطلق لفكرة التداول على السلطة أو التعددية الحزبية ونحو ذلك من مساحيق الديمقراطية الزائفة، لم يقدروا أن يغيروا المفهوم الأصلي والدائم للنظام الديمقراطي وهو حكم الشعب للشعب أي الحكم بغير ما أنزل الله سواء كان هناك قمع كما هو الحال في العهدين السابقين للثورة أو بعدها, حيث الانتخابات والتداول السلمي على السلطة وحيث حق التعدد والاختلاف وزوال سطوة الحزب الواحد وقداسة الزعيم الأوحد، فالأمر سيان ما دام مصدر التشريع موكول للعقول والأهواء البشرية وهذا ما أدى إلى ارتكاب كم هائل من الجرائم وهي كلها مترتبة وناتجة عن الجريمة الكبرى وهي التشريع من دون الله وهذا ما يضطلع به النظام الديمقراطي منذ إطلاق الكذبة الكبرى المسماة بالاستقلال.

قلنا إن الجريمتين المرتكبتين في حق الطفلة التي ماتت في مجاري الصرف الصحي والأخرى الحاصلة في مدينة سبيطلة أين قضى رجل نحبه تحت سقف محله بعد أن هدته جرافة الغدر تحت إشراف السلط الجهوية هناك، ما هما إلا عينتان صغيرتان من إجرام هذا النظام، فنسبة الفقر بلغت في معتمدية حاسي الفريد ومعتمديتي جديلان والعيون 53 بالمائة وهي ثلاث معتمديات من ولاية القصرين التي بلغت نسبة الفقر فيها عموما 32 بالمائة وتتقدمها ولاية القيروان بنسبة 34,9 بالمائة ثم ولاية الكاف بنسبة 34,2 بالمائة- هذا على سبيل الذكر وليس للحصر- وباقي ولايات الشمال الغربي وولايات الجنوب التي تعاني من نسب فقر مفزعة فهذا النظام عمم جرائمه على الجميع ولم يستثن إلا القليل من المناطق لحسابات ومصالح تخص القائمين عليه.

وتتنافس نسب الفقر المرتفعة مع نسب الأمية التي بلغت في تونس ال 19 بالمائة هذا دون الحديث عن العدد الصادم للمنقطعين عن التعليم الذي بلغ 100 ألف منقطع عن الدراسة سنويا إما بسبب الفقر أو بسبب تحول المؤسسات التربوية في عديد المناطق إلى بؤر للأمراض وانعدام الأمن أو لبعد الشقة عن الكثير من سكان المناطق الريفية حيث يتكبد التلاميذ مشقة قطع عشرات الكيلومترات في مسالك وعرة وخطرة غفلت الدولة عن تعبيدها كما غفلت عن أخواتها في المدن والأحياء الشعبية حتى أن مستعمليها يحسدون تلك البغلة التي خشي خليفة المسلمين عمر بن الخطاب تعثرها فمهد لها الطريق واتقى الله فيها فهو سائله يوم القيامة إن غفل عن تمهيد الطريق لها، البغلة ذاتها ركبها الرئيس "قيس سعيد" وجاب البلاد متبجحا باقتدائه بعمر الفاروق كذبا وافتراء لأن الفاروق لم يحتكم يوما لغير الوحي كتابا وسنة ولم يطبق نظاما وضعيا كما هو حال "قيس سعيد" الذي يسبح بحمد الدستور الوضعي صباحا مساء ويوم الجمعة وهو يؤدي الصلاة.

والى جانب البغلة التي أمنت من التعثر في طرقات مدتها دولة نظامها الإسلام لم يجع الطير المحلق في سماء ذات الدولة في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز, فبعد أن شبع المسلمون وحققت لهم دولة الخلافة الاكتفاء الذاتي أمر خليفتهم بذر القمح على رؤوس الجبال كي لا يجوع طائر في بلاد المسلمين، وعلى ذكر القمح وأمر عمر بن عبد العزيز بذره على رؤوس الجبال. حصل وان قامت هذه الدولة بتكديس آلاف الأطنان منه على قارعة الطريق وفي العراء عرضة للتلف لا لشيء إلا لكون الدولة فاجأتها وفرة المحصول وعجزت عن تخزينه فألقت به في الطرقات وواصلت توريده من الخارج فالأولوية هي ملء خزائن المسؤول الكبير حتى وإن تركت بطون رعاياها خاوية بعد أن حكمت تحت طائلة النظام الديمقراطي على جيوبهم بأن تظل في مهب العوز وقلة ذات اليد. ولم تقتصر جرائم النظام الديمقراطي على تفقير الناس وتجوعهم بل امتدت يداه الآثمة للقيم وذبحتها من الوريد إلى الوريد فتفشت الجريمة ولم يعد الناس يأمنون على أرواحهم وأعراضهم وشاعت الرذيلة بعد أن أصبحت المادة المفضلة لوسائل الإعلام خاصة كانت أو عمومية, وما الجرائم البشعة التي تستفيق البلاد بين الحين والآخر إلا محاكاة لما يعرض على الشاشات تحت غطاء الحرية في الإبداع الذي كفل الدستور عدم تقييده وأطلق له العنان ليعيث في العقول فسادا وإفسادا.

إذن فالجرائم التي اهتز لها الرأي العام هي في الأساس نتائج للجريمة الكبرى وهي الاحتكام لنظام يخالف عقيدة أهل البلاد ففرض عليهم في البداية بالحديد والنار ثم عن طريق التضليل بقيادة فئة ألبست الحق بالباطل وادعت زورا أنها حاملة راية الإسلام وتسير وفق أحكامه والحال أنها لم تغادر ولو للحظة جحر الديمقراطية وكانت أحرص من أهلها على ولوجه.

نشاطات

زيارة وفد لجنة الاتصالات لأمين عام الحزب الجمهوري

التقى يوم الإثنين 12/10/2020 وفد عن لجنة الاتصالات المركزية لحزب التحرير ولاية تونس يضمّ كلا من رئيس اللجنة ياسين بن يحيى وعضوها العم محمد الحبيب الحجاجي, بالأستاذ عصام الشابي الأمين العام للحزب الجمهوري.

تم خلال اللقاء التطرق للتداعيات الخطيرة للأحداث في بلادنا والمنطقة عموما والاتفاقيات العسكرية الخطيرة التي أمضتها السلطة في تونس والمغرب مع أمريكا رأس الأفعى في ظلّ انشغال الناس بوباء الكورونا وتداعياته الصحية والاقتصادية والاجتماعية وتخبّط الحكومات في التعاطي مع هذا الوباء.

هذا وقد ثمّن الوفد ردّ الأخ عصام الشابي على تصريحات ماكرون حيث أعتبرها فكرا صليبيا حاقدا. كما أعرب هذا الأخير عن تقديره للحزب ولمواقفه الجريئة في مناكفة الاستعمار وأذنابه مما جعله يتعرّض لحملة تغييب ممنهجة عن الساحة السياسية والإعلامية ثمّ تعرّض إلى مسألة وحدة الأمة قائلا «لا ينبغي أن يختلف اثنان في ضرورتها إلا أننا قد نختلف في الطريقة وأن المسألة تحتاج إلى وقت طويل», ثمّ عرّج على موقف الحزب الحادّ من الديمقراطية والتعددية قائلا «لو صادف الرسول وصحابته هذا العصر لأخذوا بهما».

هنا بيّن له رئيس وفد حزب التحرير أنّ دولة الخلافة هي الإطار السياسي لوحدة الأمة والطريقة الشرعية لتطبيق أحكام الإسلام في المجتمع وحمل رسالته إلى العالم, وما تهافت الغرب وتلبيسه المفضوح على الإسلام والمسلمين إلا ليقينه باقتراب قيام دولة الإسلام واستعادة الأمة لمكانتها على الساحة الدولية.

أما فيما يتعلّق بالديمقراطية وضح له ابتداء أن الرسول صلى الله عليه وسلّم وصحابته جاؤوا بعد قرون من ظهور الديمقراطية عند الإغريق الوثنيين وعاصروا الرومان ولم يلتفتوا إلى هذا النهج السياسي ولم يشيروا إليه ببنان ليقينهم بأن الإسلام جاء ليخرج الناس من شطحات الفكر البشري إلى عدالة الوحي الإلهي المحفوظ في كتابه العزيز وسنة رسوله صلى اله عليه وسلم القائل: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبدا».

الديمقراطية تتناقض مع أسس الإسلام, حيث تجعل التشريع للبشر في حين أن الإسلام جعلها حق الله تعالى ومرتكز التعددية السياسية فكرة أن لا أحد يملك الحقيقة كلها, في حين حسم الإسلام الأمر في عديد النصوص القرآنية البينة كقوله تعالى: « الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ « , بل جعل الحق إسما من أسماء الله الحسنى, ووضع لنا صراطا مستقيما وأمرنا بإتباعه للخروج من الشتات الفكري والتذبذب السياسي كما في قوله عزّ وجلّ: «وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ».

وإننا نقول في حزب التحرير أن ما لوّث الأجواء السياسية وأحبط عزائم الناس عن التغيير بعد الثورة وقبلها هو هذا الفكر السياسي الغربي المدعوم من الاستعمار لشرذمة قوى الأمة والحيلولة دون ظهور البديل السياسي الإسلامي القائم على حقائق وثوابت أجمعت عليها الأمة قرنا عن قرن وجيلا عن جيل قادرة على استيعاب جميع القوى السياسية بمختلف مشاربها ومآربها تحت قوله تعالى: « وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ» وكذلك قوله: « فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا». فتاريخ الدولة الإسلامية وعدالة تشريعها خير شاهد على الازدهار الفكري والسياسي والعلمي مما جعلها قبلة أنظار الناس ووجهتهم لينهلوا منها العلوم والمعارف كما عاش في ظلها اليهود والنصارى وغيرهم آمنين مطمئنين على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم.

هذا النظام السياسي الذي يدعو إليه حزب التحرير ويدعو جميع المخلصين من أبناء الأمة للالتفاف حوله لأنه السبيل الوحيد لنهضتنا واستعادة دورنا الحضاري والريادي بين الأمم وإخراج الناس من جور الأديان إلى عدل الإسلام.

وفي الختام شكر الوفد الأخ عصام الشابي على حسن قبوله ورحابة صدره على أمل لقاء متجدد بإذن الله.

المال السياسي القذر الذي أفسد الحياة السياسية والإعلامية في تونس

د. الأسعد العجيلي، رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير/ ولاية تونس

في إطار الحديث عن الصعوبات المالية التي يعيشها الإعلاميون، قال الإعلامي برهان بسيس منذ أسبوع في مداخلة له على أمواج إذاعة اي اف ام في برنامج «راف ماغ» أن الإعلاميين عموما يعيشون صعوبات مالية وأن له مستحقات مالية عند بعض المحطات الإعلامية ولم يستلمها بعد، وأضاف «لولا السفارات الأجنبية لما... ثم سمت وكأنه أحسّ بفلتة لسانه التي أماطت اللثام عن التمويل الأجنبي لبعض الإعلاميين في تونس، وفي تسريب لمحادثة على الواتساب لإحدى الصحافيات الاستقصائيات في إحدى الصحف المشهورة، سألت هذه الصحفية زملاءها في إحدى المجموعات الإعلامية عن رقم هاتف المستشار الإعلامي للسفارة البريطانية وتبين من خلال المحادثة بأنها تريد أن تأخذ مستحقاتها المالية.

لا شك أن التمويل الأجنبي لا يقتصر على بعض الإعلاميين وإنما تجاوز الأمر إلى إرشاء محطات إعلامية إذاعية ومرئية من أجل دعم سياسيين بعينهم وفرض مشهد سياسي يتوافق مع مصالح الجهات الأجنبية الداعمة، فقد نشرت صحيفة "الغارديان» أنّ الحكومة البريطانية دفعت لشركة الإشهار العالمية "Saatchi M&C" ما يقارب 25 مليار من المليمات لإدارة حملة إعلاميّة بهدف دعم حكومة يوسف الشاهد السابقة لتشويه الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها عدّة مناطق في تونس خلال شهر جانفي 2018 على خلفية قانون المالية الذي فرض ضرائب جديدة دون مراعاة القدرة الشرائية للشعب التونسي.

وحسب الوثائق التي تمتلكها الصحيفة فانّ تلك الحملة استهدفت التونسيين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 35 عاما، لأنّهم هم من أطلقوا الإحتجاجات والحملات للتنديد بسياسة حكومة الشاهد والترفيع المطّرد في أسعار المواد الأساسية وفرض ضرائب جديدة استجابة لاملاءات صندوق النقد الدولي المسماة بالاصلاحات الكبرى التي تقضي بتسليم ما تبقى من مقدرات الشعب التونسي للشركات الأجنبية بعد تسليم الثروات الباطنية من نفط وغاز ومعادن.

ونقلت صحيفة «الغارديان» تصريحا لعضو البرلمان البريطاني لويد روسل قال فيه إنّ حكومة بلاده بصدد إنفاق المال العام لدعم حملة ضد مطالب شعبية لتخفيض الأسعار في تونس، معتبرا هذا الأمر مدعاة للسخرية. وأوضحت الصحيفة البريطانية أنّ لجنة التدقيق في المساعدات بالبرلمان البريطاني فتحت تحقيقا في طريقة عمل البرنامج وتتبع ملفّ تمويل الحملة في تونس "خاصة في علاقة بانتهاك حقوق الإنسان التي دعمها الصندوق بشكل غير مباشر في احتجاجات جانفي 2018"

ولا يقتصر المال السياسي القذر على التمويل الأجنبي بل إن رؤوس المال الفاسدين يسيطرون على معظم المحطات الاعلامية المرئية والسمعية والمقروءة، والتوجيه الإعلامي والخط التحريري لهذه المحطات واضح لكل متابع، حتى أن معظم التلفزيونات يملكها رؤوس أموال وبسببها كاد بعضهم أن يصل إلى رئاسة الدولة ووصل بعضهم الى الحكم عبر الانتخابات البرلمانية.

الخطورة هو أن الإعلام يمثل رأس الحربة في الثورة المضادة ضد تطلعات الأمة في التحرر من الهيمنة الغربية وأدواتها المحلية، وإذا استثنينا بعض الإعلاميين المخلصين لدينهم وأمتهم، فإن أغلب الإعلاميين قد انخرط باختياره والبعض الآخر مكرها في الحملة التي تستهدف توجيه الرأي العام بما يتماشى مع المصالح الغربية وذلك بفرض مشهد سياسي حارسا للمنظومة الغربية، مدافعا عن مصالح الغرب الاقتصادية والسياسية، متصديا لكل نفس إسلامي مخلص يرنو للانعتاق من الهيمنة الغربية، لذلك نجد المنابر تفتح على مصراعيها لكل من ينتقد ثورة الأمة التي انطلقت من بوزيد الأبية ولكل من يتهجم على الإسلام السياسي باعتباره البديل الحضاري القادر على إحداث التغيير المنتج على أنقاض الرأسمالية التي تعيش أزمة على جميع المستويات.

فالإعلامي زياد كريشان على سبيل المثال يعتبر منظومة الحلال والحرام تطرفا ويحرض الأمن ضد من يؤمن بالحلال والحرام كطريقة عيش باعتبارها ليست وجهة نظر لتناقش بالفكر، وتجده يوميا يبث سمومه من محطة إعلامية إلى أخرى ليسفه الثورة ورموزها ويتهجم على المشروع الحضاري الإسلامي متمثلا بكيانه السياسي الخلافة، وغيره كثير من الإعلاميين الذين أسندت لهم مهمة الحفاظ على مكتسبات الغرب الحضارية التي فُرضت على تونس منذ زمن الاستعمار البغيض.

وحتى يتسنى لهذه الفئة المأجورة من اللعب وحدها في الساحة الإعلامية والسياسية فإنه

يقع محاربة الإسلام السياسي بالقوانين الجائرة والملاحقات والتضييق وخاصة التعتيم الإعلامي على الأصوات المخلصة لدينها ولأمتها، إذ كيف نفسر السكوت المطبق عن الحملة التي يخوضها حزب التحرير ضد الخيانة العظمى التي اقترفتها حكومة المشيشي بموافقة الرئيس قيس سعيّد والمتمثلة في توقيع اتفاقية خارطة الطريق الأمريكية التي سلمت حدودنا وأبناءنا في الأمن والجيش للقوات الأمريكية الصليبية، فالإعلام لم يكتف بعدم التشهير بهذه الاتفاقية المخزية، بل يتآمر بالتعتيم على من يكشفها للأمة ويفضح من اقترفها.

وما يجدر ذكره أنه منذ إعلان الرئيس السابق الباجي قايد السبسي في غرة سبتمبر2016 أمام مجلس الأمن القومي بضرورة إيجاد حل لحزب التحرير، إنخرطت أغلب الوسائل الإعلامية في تعتيم مطبق على أخبار وأنشطة حزب التحرير وبانضباط تام يذكرنا بإعلام الأنظمة الشمولية التي تضبط توجهاتها أجهزة المخابرات ورؤوس المال الفاسدين، فهل يعقل أن تتفق كل الوسائل الإعلامية والصفحات الفايسبوكية التعتيم على مؤتمر الخلافة الذي انعقد في قلب العاصمة تونس في 28 أفريل 2018، إلا إذا كانت المخابرات لا تريد لهذا العنوان «الخلافة القوة القادمة» كيف سيوصل حزب التحرير الإسلام إلى الحكم، أو هذه الرسالة أن تصل إلى الفئات القادرة على إيصال الإسلام إلى سدة الحكم.

لقد درج حزب التحرير على دعوة وسائل الإعلام المختلفة بكل الوسائل المتاحة بما في ذلك الاتصال المباشر لتغطية فعالياته السياسية من ندوات صحفية ومؤتمرات ووقفات وغير ذلك إلا أن دعواته قوبلت بالإهمال باستثناء البعض والسبب الوحيد في ذلك أن ما يطرحه حزب التحرير من مشروع حضاري إسلامي يهدد المنظومة الغربية وأدواتها المحلية التي تحرسها بعض المنابر الإعلامية، وتتخذها ركيزة لمحاربة الإسلام كمنهج حياة، بحيث لم تقتصر على إقصاء المشروع الإسلامي من منابرها بل أصبحت منطلقا لتشويه الإسلام والعاملين له.

فإذاعة «موزاييك اف ام» على سبيل المثال استضافت يوم 18 ماي 2020 الإعلامي زياد كريشان في برنامج «ميدي شو» ليشن هجوما على المباشر على كل الجماعات التي تعتبر الإسلام منهاج شامل للحياة وتتبنى منظومة الحلال والحرام، واصفا إياها بالتطرف، دون أن ينسى الإشارة لبعضها بالاسم كحزب التحرير وحركة النهضة والسلفيين، ولما طالب حزب التحرير بحق الرد، وعدت الإذاعة بتمكينه من ثلاثين ثانية مسجلة ولم تفي بذلك بسبب أوامر فوقية، فالدفاع عن مقياس الحلال والحرام الذي عاش وفقه الشعب التونسي أكثر من 13 قرن لا يستحق أكثر من ثلاثين ثانية عند القائمين على إذاعة «موزاييك اف ام»، والأنكى من ذلك أنها لم تفي بما وعدت واعتمدت المماطلة والكذب وعدم الوفاء.

ورغم المال السياسي القذر المحلّي والخارجي فإن الكلمة الصادقة والمشروع الحضاري الصحيح يكتسح الساحات يوما بعد يوم ويحقق انتصارا في معركة العقول والقلوب التي تدور رحاها الآن على أرض الخضراء، لأنه مشروع نابع من عقيدة الشعب التونسي المسلم، ولم تكن صرخة زعيمهم ماكرون من باريس حول أزمة الإسلام والإستشهاد بتونس على وجه الخصوص إلا محاولة يائسة لاستنفار ما تبقى لهم من قوة لمجابهة إعصار الإسلام القادم خاصة بعدما أطلق حزب التحرير دعوة لأهل الفكر والرأي أن يلتفتوا للمشروع الإسلامي الذي يضعه بين أيديهم، والحزب يقترب يوما بعد يوم من تحقيق غايته بإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ويندم الخائنون والمنافقون ولات ساعة مندم.

قال تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ ۚ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ ۗ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ».

تونس... إلى أين؟

أ. أحمد بنفتيته

منذ هروب الرئيس المخلوع عمل رجال الأعمال الفاسدون ومصّاصو دماء الشعب القدامى على تحصين أنفسهم من خلال انخراطهم في المشهد السياسي الجديد حتى باتوا عرّابين لحكوماتٍ وأحزابواستطاعوا تحقيق اختراق سهل والولوج في المشهد عبر أحزاب قديمة ادّعت النضالية أو أحزاب جديدة – قديمة يمثل جزء كبير منها استخلاصا للواجهة الحزبية القديمة أين كان الالتقاء بين رأس المال والسلطة. وتشكل مشهد سياسي ذو واجهة فسيفسائية في شخوصها وظيفية في جوهرها تحت طلب الاستعمار ورهن إشارته. حيث دفع الاتّحاد الأوروبي وبخاصّة بريطانيا بشخصيّات عديدة إلى مقاعد التوظيف السياسي لصالح الحاكم الحقيقي للبلاد أو «المسؤول الكبير» كما سماه قايد السبسي ذات اجتماع زلّ فيه لسانه أو ربما أنطقه ارتباك المشهد وتفلّته.

ورُكّبت قطع النظام السياسي على أعين ذلك المسؤول وبعثاته التي لا تكاد تفارق قصور الحكم تُعلّم «الحكام» الجدد وتوصي وتراقب وتضغط. قِطعٌ مُثلت أساسات الحكم الديمقراطي الذي طالما لهجت به ألسنة الحكام المُوكّلين المؤسّسين لدستور شهد الجميع أنّه وُضع على مقاس مصالح الغربي وفي سبيل إرضائه. قِطع وأساسات لنظام استعماري متجدد امتدّت أياديها الآثمة لسرقة الثورة منذ بواكيرها ولكنها لم تتمكن من إخماد جذوتها فبقيت أنفاس الرفض والغليان وسط الشعب تتعالى أصواتها إلى اليوم، وبشكل خاص في الجانب المعيشي ومطالب العيش الكريم، فظل الجانب الاقتصادي طاغيا على عناوين الصراع وانشغلت الأذهان بحال الارتهان والتداين الذي أغرق البلاد وصار يهدد ببيعها للمتربصين بثرواتها وقوت أهلها من الطامعين الغربيين وشركاتهم وبنوكهم العملاقة الممثلة للتوحش الرأسمالي المدمر.

ربيع البنوك الدولية و«حكومات تابعة»

التأمت خلال الفترة من 12 إلى 18 أكتوبر الجاري الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وعلى غرار السنة الماضية التي فوجئنا فيها بادّعاء أهل الحل والعقد في تلك المؤسسات المالية الدولية حرصهم على «الرأفة» بنا نحن شعوب العالم النامي كما يقولون حيث كانت «معضلة الديون» على رأس جدول الأعمال نظرا لاستمرار تداعيات جائحة «كورونا». لكنّها ليست صحوة ضمير أو طفرة شعور بالإنسانية بعثها الله في نفوس القائمين على القوى الاستعمارية النافذة وأذرعها في العالم من الصناديق المالية والبنوك الدولية لأنّ الجائحة ببساطة لم تهدّدنا نحن فقط بل هددت جميع بني البشر.

البنك الدولي وللعام الثاني على التوالي يدعي أنه يخصّص اجتماعه السنوي للنقاش المفتوح حول «بناء التعافي والانتعاش لتحقيق الشمول وتعزيز الصمود» كما جاء في شعار اجتماعات هذه السنة.

وقد أطلقنا الإنذار تلو الإنذار وقلنا وكتبنا أنّ «الحكام الجدد» الذين يدّعون الثوريّة ويزعمون أنّهم ما جاؤوا إلا لتحقيق أهداف الثورة، هؤلاء أسلموا قيادهم «للمستعمرين» يسوقونهم سَوْقًا إلى المهالك بالعصا والجزرة ويفرضون «المساعدة المسمومة» لتكون سبيلهم إلى التدخّل «الشرعي والقانوني» في بلادنا وفي وضع سياساتها وفرض السير بها.

ولقد كتبنا مرارا أنّ التصدّي للمستعمر هو الواجب وأنّه على السياسيين أن يتحلّوا بالجرأة على اتخاذ الخيارات التي تحمي البلاد وتنهض بها على أساس متين في إطار إرادة حقيقية للتغيير وتبرئة للذمة مما تسميه دول الاستكبار العالمي بـ«الديون الكريهة» ديون حقبات الاستبداد والدكتاتورية واعتبرنا أن اتخاذ قرار إلغاء تلك الديون ليس كفرا ولا تنكرا للدائنين ولا مسّا بسمعة تونس كما روج له قليلي الهمم وإنما حق وواجب لا بد من تأديته من قبل الحاكم إن كان يحكم فعلا ويصدق مع الله وشعبه.

ولكن لا حياة لمن تنادي، فالقوم قد أسلموا رقابهم للمستعمر

في غمرة انشغال النّاس بجائحة «كورونا»

البنك الدّولي ذراع المستعمرين يواصل التمدّد والهيمنة:

نشر البنك الدولي:

«أحدثت جائحة كورونا اضطرابات في جميع أنحاء العالم وأدت إلى تراجع شديد في نواتج التنمية التي تحققت على مدى عقود من الزمان. وفي الربيع الماضي نجحنا في تدعيم وقف سداد أقساط الديون لأشد بلدان العالم فقرًا وأطلقنا استجابة سريعة وواسعة النطاق للتصدي لهذه الجائحة. ونقوم حاليًا بتمويل العمليات الطارئة في أكثر من 111 بلد (تمثل موطنًا لما يبلغ 70٪ من سكان العالم) وكانت هذه الاستجابة هي الأكبر والأسرع للتصدي للأزمات في تاريخ مجموعة البنك الدولي».

وهذا يعني أنّ البنك الدّولي مستمرّ في استغلال الأزمات والهيمنة على الشّعوب، لصالح القوى المتحكّمة فيه.

ديون البنك الدولي لتونس طريق نحو استعباد التونسيين

«حكام» تونس الجدد مدينون للبنك الدّولي وهم مستمرّون في إغراق البلاد بالقروض بتزكية من البرلمان الذي يزعم نوّابه أنهم ممثلون للشعب. هاته السياسة لم يتورّط فيها أشخاص الحكّام ونوّاب البرلمان إنّما ورّطوا فيها أفراد التونسيين حتى صار نصيب كل فرد من الديون المستحقة للخارج اليوم بين 8 و10 ملايين من مليماتنا، أي إنّ المولود يولد اليوم وهو مدين للدّول المستعمرة بقرابة ال10 ملايين، وعلى كلّ أفراد الشعب أن يشقوا ويعملوا (هذا إن وجدوا عملا) ثمّ يقدّموا عرقهم لكبار المرابين العالميين، فإن لم يستطيعوا، فلكبار المرابين أن يتخيّروا من ثروات التونسيين مايسدّد لا فقط أصل الدّين بل وأرباحه المضاعفة، هكذا يسير بنا أشباه الحكّام بسياسات تبعيّة عمياء إلى عبوديّة مقنّعة مقنّنة تجعل من شعبنا مجموعة عبيد. وهكذا فتكت المؤسسات المانحة بكل مقومات الحياة في تونس بل وفي كلّ بلاد دخلتها. البنك الدّولي يتبجّح أنّه تدخّل لقرابة 70 في المائة من سكّان العالم، وهذا يعني استعباد 70 في المائة من سكّان العالم لحفنة مرابين لا همّ لهم إلا الربح.

ما كان للمستعمر أن يهيمن على تونس لولا حفنة من السماسرة

صرح سفير الاتحاد الأوروبي باتريس برغاميني بتونس ذات يوم أن «بعض العائلات الاقتصادية في تونس ليست لديها مصلحة في صعود مستثمرين اقتصاديين جدد». هاته العائلات هي التي رضيت أن تقف في صفّ المستعمر، هاته العائلات هي الطّابور الخامس ارتبطت بالسلطة، وارتبطت بها السلطة في تحالف خبيث هدفه تذليل البلاد وتعبيدها لمستعمرها، في زمن المقبور بورقيبة والهالك بن علي كانت السلطة بما هي أداة تنفيذيّة هي البارزة بقوّة البوليس. وكانت تلك العائلات تقوم بدورها القذر من وراء ستار. أمّا بعد الثورة لمّا ضعفت السلطة وتهالكت وما عادت قادرة على قيادة النّاس أو كسب شيء من ثقتهم، انكشفت أولئك المتنفّذون وبدا للمتابع السطحيّ أنّهم أقوى من الدّولة، وبدأ الحديث عن رجال الأعمال الفاسدين وبدأنا نسمع بلوبيّات الضغط والابتزاز والتّهديد بخلق أزمات اجتماعيّة. والحقيقة أنّ هؤلاء هم الوجه الثاني للوسط السياسي العميل، إذ كان على السياسيين سنّ القوانين واستعمال القوّة لإخضاع الجماهير، أمّا حيتان المال فاشتغلوا سماسرة ووسطاء لإدخال الشركات الناهبة ولتوجيه الاقتصاد وجهة التبعيّة، ولمّا استمرّ ضعف الدّولة في تونس بدؤوا بالتغلغل في الأجهزة السّياديّة من خلال تمويلات الحملات الانتخابيّة وترشّحوا بشكل مباشر أو عيّنوا بعضا من أتباعهم ونظرة على مجلس النوّاب تجد أعضاءه إمّا من رجال الأعمال أو من المرتبطين برجال الأعمال، والكلّ جاء عائلات في خدمة السيّد الأوروبي.

فالنظام السياسي في تونس وقعت هندسته ليتمكّن عملاء الغرب من الوصول إلى كراسي الحكم ولتتمكّن لوبيات المال من مواصلة القيام بنفس دور السمسرة لتمكين نفوذ الغربي وتستمرّ تونس دويلة هزيلة. هذا أفضى إلى نظام لصوصي يقطع كل نفس يتجرّأ على لمس فتات طاولة الأعيان. إذ وصل التردي إلى مستوى تآمر لوبيات الداخل والخارج على جيوب الناس وافتكاك ما بقي لهم قوّة أو قوت. فمن مخازي المشهد ومهازله أن تتنظم دوريًا بنزل البلاد ندوات روتينية لتباحث أزمات مزمنة كأزمة هجرة الكفاءات التقنية أو الهجرة السّريّة وتفشّي الجريمة، ويرعى هذه النّدوات، في شكل كاريكاتوري، هؤلاء البارونات حيث يحضرون لمشاهدة مسرحيّة يؤثّثها أحد أفراد عائلاتهم الذي يسعى لاكتساب «رأسمال اجتماعي» يعزّز به رأسماله الرّمزي عبر إلقاء محاضرات حول الوطن والوطنيّة وضرورة التشبّث بالوطن والبذل في سبيله وهو في أمسّ الحاجة إلى أبنائه الذين ربّاهم وكوّنهم. مسرحيّات ضجر منها الشّباب الذي صارت تلاحقه أخبارها حتّى في صفحات التّواصل الإجتماعي عبر خوارزميّات غبيّة ربطت بين كلمة الهجرة التي كتبها في محرّك البحث وظهورها في عنوان النّدوة فأصرّت إلّا أن تلاحقه في المجال الافتراضي لتكتمل خيوط المؤامرة من خلال تدخّل اللص الرأسمالي العالمي ليدعم «كمبرادوريه» الجدد لتستمرّ التّراجيديا التاريخيّة التي حاكتها أيادي المستعمرين بعد أن تمكنوا من النيل من دولة الحق والميزان وأزاحوا رجال الحكم المؤسس على عدل الرحمان وزرعوا وكلائهم في مفاصل بلادنا ودانت لهم ثمراتها كرها.

آثار خطيرة ومدمّرة إذا لم يتدارك تونس رجالها:

تونس اليوم مقبلة على افلاس اقتصادي يهدّد بانفجار اجتماعي لا أحد يمكنه توقع آثاره، أمّا البنوك الدولية المانحة فترى نفسها وصيّة على البلاد، وأشباه الحكّام لا يمانعون، جعلوها لقمة سائغة وفريسة سهلة لجرها مكبلة إلى تنازلات وأهداف إستراتيجية خطيرة جدا أهمها التطبيع مع كيان يهود وفتح مجالنا وأراضينا لقوى عسكرية أجنبية بتعلّات الحماية والمعاضدة وقد رأينا بوادر ذلك بالاتفاقية الخيانية التي وقعها وزير الدفاع التونسي ابراهيم البرتاجي مع وزير الحرب الأمريكي.

فهل سيظل أهل البلاد وأصحاب القوة فيها على الربوة متفرجين؟ أم ستكون لهم كلمة الحسم للقطع مع حال الهوان والارتهان؟ خصوصا وأن تونس تضم ثلة نيرة من الرجال المخلصين لربهم وأهلهم وجاهزون لحمل أمانة الحكم من الله الحكيم العليم وقد ضمهم حزب التحرير بين صفوفه جاهزين حاملين لنظام قويم سليم ذي ركائز متينة فصّل فيه وأصّل مشروع دستور ومواد للحكم المباشر وعمل لعقود على العناية بتفاصيله وتنقيته من الشوائب التشريعية بما يقود البلاد والأمة نحو الانعتاق التام من مظالم الرأسمالية وظلماتها.

بسام فرحات (أبو ذرّ التونسي)

بعد تبرئة مدير المدرسة القرآنيّة بالرّقاب

هل ستعتذر الدّولة عن خطئها وتتراجع عن إجراءاتها الاستئصاليّة..؟؟

أخيرا وبعد ماراطون قضائيّ وأمنيّ وحقوقيّ على امتداد سنتين أفضى إلى إغلاق أكثر من 100 مدرسة قرآنيّة وترويع حواريّيها وتشويه مشائخها وشيطنة قطاعها برمّته ـ دون وجه قانونيّ ولمجرّد تحقيق (البوز) ـ ظهر الحقّ وزهق الباطل : فمساء الجمعة 09/10/2020 قضت المحكمة الابتدائيّة بسيدي بوزيد بعدم سماع الدّعوى في حقّ مدير المدرسة القرآنيّة بالرّقاب (فاروق الزّريبي) من تهمة الاتّجار بالبشر، كما حفظ قطب مكافحة الإرهاب جميع التّهم ذات الصّبغة الإرهابيّة الموجّهة إليه..ورغم أنّ النّيابة العموميّة بالمحكمة المذكورة قد استأنفت الحكم الصّادر في حقّه فقد أُفرج عنه وأُخلي سبيله من الإيقاف التحفّظي المسلّط عليه منذ جانفي 2019 بما يشي بشكليّة هذا الاستئناف وبعدم جديّة باقي التّهم الموجّهة إليه (تبييض أموال ـ الزّواج على غير الصّيغ القانونيّة)..

هذه التّبرئة القضائيّة الرّسمية والصّريحة من جميع التّهم الملفّقة ضدّ مدرسة الرّقاب والقائمين عليها لم ترق لجوقة إعلام العار: فقد خرج علينا سيّئ الذّكر لطفي العماري في (راديو ماد تونس) وطفق يتهجّم على (المدرسة المحتشد) ويصم طاقمها بأبشع النّعوت نافيا التّبرئة عن مديرها مذكّرا بأنّ الحكم غير باتّ وبأنّ هناك قضيّتين أخريين تنتظرانه ناحيا باللاّئمة على الهبّة الفايسبوكيّة الشّعبيّة التي (نصبت المشانق لحمزة البلّومي ومن ورائه كلّ صوت إعلاميّ حرّ)..وبصرف النّظر عن هذه الدّناءة يبقى السّؤال الجوهريّ مطروحا: هل لهذه التّبرئة مفعول رجعيّ..؟؟ بمعنى هل ستعترف الدّولة بخطئها وتعتذر من الضّحايا وتتراجع عن إجراءاتها الاستئصاليّة..؟؟ وهل سيُحاكم صاحب (الكذبات الأربعة) وعصابة (الصبّة والقوادة والتّجييش) بتهمتي تلفيق التّهم وتضليل العدالة الثّابتتين عليهم قضائيّا..؟؟

«فلاش باك»

وللتّذكير، فبتاريخ الخميس 31 جانفي 2019 وعلى إثر وشاية مخابراتية من (صدفي استقصائي) عمدت (وحدات أمنية مختصّة) إلى اقتحام حرم المدرسة القرآنيّة المذكورة واختطاف 42 قاصرًا و27 راشدًا من إطار المدرسة وتلامذتها وتحويل وجهتهم دون تهم ثابتة ولمجرّد الشكّ في نشاط مشبوه..

ووقع احتجاز الأطفال منهم لمدّة خمسة أيّام حيث أُخضِعُوا لتحقيقات شرسة ومُهينة دون علم ولا حضور ولا موافقة أوليائهم في مخالفة صريحة لكلّ القوانين واللّوائح والمواثيق الدّولية والمحليّة..وكان من الطّبيعي في ظلّ تلك الظّروف اللاّإنسانيّة أن يُستنطق هؤلاء الصّبية بما لم ينطقوا وأن تُفصّل لهم التّهم وأن تُدبّج ضدّهم وضدّ مشائخهم وأوليائهم التّقارير النّارية من بنات أفكار (الأخصّائيّين النّفسيّين ومندوبي حماية الطّفولة والمستشارين الاجتماعيّين وأعضاء هيئة مكافحة الاتّجار بالبشر وعناصر فرقة مكافحة الإرهاب): فقد أسفرت النّتائج الأوّلية لهذا التّحقيق المهزلة عن توجيه جملة من التّهم الملفّقة من قبيل (الاتّجار بالبشر ـ الاغتصاب الجنسي ـ الاعتداء بالعنف ـ إهمال شؤون قاصر ـ الاستغلال الاقتصادي ـ الانتماء إلى تنظيم إرهابي ـ تبييض الأموال ـ الزّواج على خلاف الصّيغ القانونيّة)..ثمّ سرعان ما تلقّف إعلام العهر والعار تلك (التّهم الجاهزة) التي لم يقل فيها القضاء بعدُ كلمته النّهائية، وتعاطى معها بوصفها حقائق ثابتة بحقد صليبي وعداء إيديولوجي مقيت..فتواترت البلاتوات السّاخنة التي انحدرت إلى مستويات مُخزية من الشّتم والسّباب المقذع والتهجّم الوقح على كلّ ما يمتّ إلى الإسلام والقرآن بصلة.. كما أنجزوا بحرفيّة وإتقان وظيفتهم التي جُنّدوا من أجلها ألا وهي (الصبّة والقوادة) والتّحريض على المخلصين من الأمّة والتّجييش ضدّ الشّعب المسلم داخليّا وخارجيّا بما أفضى إلى هذه المأساة في حقّ كتاب الله رمزيّة وحفظا ومشائخ وطلبة ومؤسّسات..

صحفي استقصائي.. أم (حمّالة الحطب)؟؟

لم يكن من العسير على من له أدنى فراسة وحسّ سياسي أن يتوصّل إلى أنّ أحداث المدرسة القرآنيّة بالرّقاب قضيّة مفتعلة بكلّ تفاصيلها افتعلتها ماكنة الحكم المرتهنة للاستعمار بُغية استهداف الهويّة الإسلاميّة للشّعب التّونسي مُمثّلة في نصّها المرجعي القرآن الكريم ـ حفظًا وتقعيدًا ومشائخ وطلبة ـ وشلّ حركة الخلايا الحيّة الكامنة في جسده وتضليله سياسيًّا وإخضاعه بفوبيا داعش وإشغاله عن خلاصه الكامن في المنظومة الإسلاميّة. فالحدث القادح لهذه القضيّة مخابراتي بامتياز، إذ لا وُجود في تونس لما يُسمّى بالصّحافة الاستقصائية، والذين يُصنّفون في خانتها هم مجرّد (صبّابة وقوّادة) وأدوات صمّاء بكماء بين يدي المخابرات المحليّة والأجنبية تكلّفهم بالمهام القذرة وتُزوّدهم بالمعطيات والمعلومات وتُمكّنهم من كافة التّسهيلات على أعلى المستويات ليقوموا نيابةً عنها بدور (حمّالة الحطب) المتمثّل في إثارة القضايا المغرضة وإشعال فتيل أحداثها وصبّ الزّيت على نارها وتزوير معطياتها وإيجاد رأي عامّ حولها يبرّر تدخّل السّلطة وإجراءاتها القمعيّة أو الاستئصالية ضدّها..هذا بالضّبط ما قام به الصّحفي «البطل» حمزة البلّومي من خلال برنامجه المشبوه (الحقائق الأربعة) وعلى هذا الأساس (الخايخ) تحرّكت الماكنة الأمنيّة والقضائيّة والحقوقيّة، وكان تحرّكها مقلوبًا معاكسًا للتسلسل الطّبيعي للأحداث إذ انطلقت من النّتيجة لتصل إلى السّبب: فغزت المدرسة القرآنيّة واختطفت الأطفال واحتجزتهم ثمّ شرعت في اختلاق التّهم التي تبرّر وتُشرعن تصرّفها اللاّقانوني ذاك..

وما أسرع ما (تجشّأ) في وجوهنا (التّحقيق النّزيه والإعلام الحرّ المستقلّ) بسيل هادر من (التّهم النّموذجيّة الجاهزة) والنّعوت المشينة والأوصاف النّابية المصنّفة إجمالاً في خانة السّب الرّخيص والتي تتجاوز حيطان المدرسة لتطال بالإهانة والامتهان رمزيّتها الدّينيّة المتمثّلة في الإسلام والقرآن الكريم ومشائخ العلم وحفظة كتاب الله..وما إن أتمّوا مهمّتهم القذرة حتّى انطلق مفعول الدّومينو وسرَت موجة تسونامية ممنهجة من الإغلاق للمدارس القرآنيّة وتنافس (المسؤولون) في جرد (البؤر العشوائيّة) الرّاجعة إليهم بالنّظر وإغلاقها بالشبهة بل دون مخالفة. لأنّ العصابة المبثوثة في تلافيف الوسط السّياسي والإعلامي أبت إلاّ أن تُشيطن القطاع برُمّته وتستهدف مؤسّساته عن بكْرة أبيها بما يفضح سوء النيّة المبيّتة من وراء حادثة الرّقاب المفتعلة بوصفها مسوّغًا للإجهاز على نواة التّعليم الشّرعي وتحفيظ كتاب الله..

السّياق السياسيّ

هكذا بالضّبط تشتغل ماكنة الحقد والوصم والتّجريم الأعمى لكلّ ما يمتّ للإسلام بصلة ووفق هذه القاعدة المخابراتيّة الذهبيّة التي تنطلق من وشاية كيديّة وتنتهي بالإغلاق التعسّفي الشّامل ـ مرورا بالاقتحام والاختطاف وتدبيج التهم على المقاس ثمّ الشيطنة والتشويه والتجييش الخارجيّ ـ تُقترف الجريمة..وبصرف النظر عن فيلم الرعب «الهيتشكوكي» هذا المنسوج من بنات أفكار الاستعمار وأذنابه المحلّيين فإنّ شيطنة القطاع وإيجاد رأي عام مساند لتصفيته بين المسلمين أنفسهم قد حصل والإجراءات التعسّفية الاستئصاليّة اتّخذت ونُفّذت وأضحت أمرا واقعا لا رجعة فيه ولن ينفع إثبات بطلان التهم في شيء..وحسبنا فيما يلي أن ننزّل هذه البلطجة الرّسميّة في سياقها السياسيّ:

- فمن الواضح الجليّ أنّ هناك (عرْكة) في تونس حول الهويّة اتّخذت من المؤسّسات التّعليميّة حَلَبَةً لها ومن مناهجها أداةً ووسيلةً ومن ناشئة المسلمين وقرآنهم الكريم هدَفًا وغَرَضًا. فالشّباب شريحة أساسيّة في تركيبة المجتمعات لأنّها ناقلة لجينات الأمّة الثّقافيّة ضامنة لتواصل مورّثاتها الحضاريّة، أمّا القرآن الكريم فهو دستور الإسلام والنّص المرجعي للعقيدة الإسلاميّة والمؤسّس لما انبثق عنها من شرائع وأحكام، فاستهدافهما يعني عمليًّا نسخ وتحوير الهويّة الإسلاميّة للبلاد وشعبها.

- في قضيّة الحال، فإنّ المستهدف الرّئيسي من مسرحيّة الرّقاب المفتعلة هو القرآن الكريم في مشائخه وطُلاّبه ومؤسّسات تحفيظه عبر الشّيطنة والتّشويه، لإيجاد مبرّرات الإغلاق تجْفيفًا لمنابع الحفظ والفهم والاستنباط والتّنزيل وحيلولةً دون تعهّدها وتفعيلها وتواصُلها عبر الأجيال. وهو هدف استعماري مركزي مُعمّم على العالم الإسلامي، أمّا الوسائل والأساليب المعتمدة في تحقيقه فتختلف بحسب وضعيّة وظروف كلّ دولة: من تطعيم برامج مؤسّسات التّعليم الشّرعي بالعلوم الصّحيحة والإنسانيّة ومختلف الأنشطة على حساب التّكوين الشّرعي بما يؤدّي إلى عَلْمَنتها وإفراغها من محتواها على شاكلة الأزهر والزّيتونة..إلى تسميم برامجها بالفكر الوهّابي والشّيعي بما يحوّلها إلى مفرخة ومنجم للعملاء على غرار المؤسّسات السّعودية والإيرانيّة..إلى إحراقها وقصفها بالقنابل وهدمها على رؤوس مشائخها وطَلَبَتها كما حصل في اليمن وأفغانستان وإفريقيا جنوب الصّحراء..

النّموذج التونسيّ

أمّا في تونس ـ قلعة المالكيّة الحصينة ومنارة الإسلام في شمال إفريقيا ـ فقد انتهج الاستعمار سياسة تجفيف المنابع بإغلاق مؤسّسات التّعليم الشّرعي وتنقية المدارس والمعاهد الرّسميّة العلمانيّة من كلّ ما يمتّ للإسلام بصلة، بل توظيفها في تشويه الإسلام ومحاربة أحكامه ونسخ شرائعه..فعمد المقبور بورقيبة إلى إغلاق جامع الزيتونة والتّنكيل بمشائخه.

و بعد فرار المخلوع مثّلت الأجواء الثّوريّة متنفّسا للمشاعر الإسلاميّة المكبوتة فما أسرع ما نبتت المدارس القرآنيّة في كلّ مكان مسنودة بفيض من الخيريّة دفّاق، وغصّت بالحواريّين المتعطّشين إلى رحاب القرآن الكريم بما دقّ ناقوس الخطر لدى الكافر المستعمر الذي يخطّط لمسخ ناشئة المسلمين وتمييعهم..وما إن هدأت عاصفة الثّورة حتّى تولّت حكومات الثّورة المضادّة التصدّي لهذه الفضاءات وغلقها بالمئات باعتبارها (بؤرا عشوائيّة خارجة عن القانون) في استهداف ممنهج للقطاع برمّته وبعودة قويّة لسياسة تجفيف المنابع. أمّا عن دورها في تحفيظ كتاب الله فقد أُوكِل ـ إسْمًا ـ إلى المؤسّسات الرّسميّة، وللمفارقة فإنّ هذه الأخيرة لم تتنكّب عن ذلك الدّور فحسب بل قامت بعكسه تمامًا: فعلى أنقاض الجامع الأعظم أسّست (الجامعة الزّيتونيّة)، ووقعت صياغتها لضرب الإسلام وتبسيطه وتسطيحه وتحريفه، ومكان الكتاتيب التّقليديّة ظهرت (روضات قرآنيّة)، لا تمتلك من القرآن إلاّ الإسم ولا تختلف من حيث التّكوين والبرامج عن الرّوضات العاديّة وأقسام التّحضيري في شيء..

أمّا التّعليم العمومي فهو وصفة سحريّة لتصفية كتاب الله وإلغائه من عقول النّاشئة وقلوبهم، ذلك أن ظروف العمليّة التّربويّة برمّتها في هذه المؤسّسات غير ملائمة ـ شكلاً ومضمونًا كمًّا وكيفًا ـ للتلقّي العلمي في المطلق فضلاً عن القرآن الكريم وعُلومه الشّريفة ،حيث تعمّدت تدريس الإسلام والقرآن بشكل يُفضي إلى تشويههما وتحريفهما وعدم التّمكّن منهما ولا الاعتقاد فيهما: فقد استُهدفا بالتّبسيط والمغالطة والتّهميش من حيث الضّوارب والسّاعات والآفاق، هذا فضلا عن الظّروف والأجواء المُعادية للتلقّي والتّعليم.

هل دستور الرئيس الجزائري تبون مصممٌ لخدمة أعداء الأمة؟!

كتبه الأستاذ صالح عبد الرحيم

إن من أهم وأبرز ما بات يؤرّق النظام الجزائري في هذه الآونة موقف أمريكا من الأحداث التي تجري في الجوار الإقليمي للجزائر، أو بالأحرى التحركات العسكرية الأمريكية عبر وكلائها في ليبيا ومنطقة الساحل الأفريقي، وما بات مطلوباً من الجيش الجزائري إزاء المستجدات على الساحة الإقليمية جنوباً.

من المؤكد أنه في هذا الظرف بالذات حل بالجزائر يوم 23/09/2020م الجنرال ستيفان تونساند قائد القوات الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم) التي مقر قيادتها في ألمانيا. ومن اللافت للنظر أنه استُقبل من طرف رئيس الجمهورية والتقى بمسئولين سامين في الدولة على غرار قائد أركان الجيش الجزائري السعيد شنقريحة وعددٍ معتبر من الضباط الكبار، كما التقى مع وزير الخارجية صبري بوقادوم. وبالرغم من عدم توفر معلومات دقيقةٍ ووافية عن مضمون «المشاورات» وفحوى اللقاءات، إلا أن طبيعةَ العلاقات الأمنية والعسكرية بين الجزائر وواشنطن، وموقف الجزائر من الوضع الخطير جداً في ليبيا المجاورة، والموقف من انقلاب مالي ومساعي الجزائر تجاهه، ومسألة التعاون الأمني والاستخباراتي الذي كان ولا يزال مستمراً بين الجزائر وأمريكا في مسألة محاربة الإرهاب بغرض المحافظة على «السلام» في المنطقة، فضلاً عن «فُرص التعاون بين الجيشين» في المستقبل بعد الرفع المنتظر للحظر الدستوري على الجيش في الوثيقة الجديدة، أي دستور تبون الذي سيُعرض للاستفتاء الشعبي يوم الفاتح من تشرين الثاني/نوفمبر القادم، شكلت بحسب ما تسرب من معلوماتٍ أبرزَ الملفات التي تصدرت هذه اللقاءات وما تطرق إليه الطرفان خلال زيارة الجنرال الأمريكي.

إلا أن هذا كلّه لا يعني أن الضغوط الأمريكية هي التي آتت أكلها فجعلت القيادة العسكريةَ في الجزائر تخطو هذه الخطوة الجريئة والكبيرة بالنظر إلى كل المواقف السابقة في هذا الصدد من طرف كل القيادات السياسية والعسكرية الجزائرية المتلاحقة. حيث نجد أن هذا الموقف الجديدَ يتفق تماماً مع الرغبة الملحة للأوروبيين أيضاً في الاستعانة بقوات الجيش الجزائري بل في تسخيرها للمحافظة على نفوذهم السياسي والاقتصادي في دول الساحل الأفريقي وفي الجوار الإقليمي للجزائر جنوباً. إلا أن براغماتية الأمريكيين في رعاية وخدمةِ مصالحهم اقتضت عدم تفويت فرصة ثمينةٍ للتغلغل من خلال استغلال أوراق كثيرة ليس أقلها مستجدات المنطقة كما أسلفنا، مستخدمةً أساليب لا تحصى عدا الدبلوماسية والضغط السياسي والاقتصادي وتسخير القوى الإقليمية المعتَبرة من حيث القوة في النزاعات المسلحة ومناطق الصراع كمصر وتركيا وغيرها. كما أن سياسة ودهاءَ البريطانيين كانت وما زالت تقتضي المحافظة على مصالحهم وخدمةَ أغراضهم في البلاد الإسلامية من خلال مسايرة أمريكا في الظاهر في أغلب الملفات وخاصةً في البلاد التي تشهد اضطرابات وصراعاتٍ محتدمة ودامية.

والنتيجة أنْ وجد الرئيسُ الجزائري الجديد عبد المجيد تبون على مكتبه ضمن جدول أعماله وضمن المهمة التي أنيطت به وجرى تكليفه بها، الضرورةَ الملحة لوضع دستور جديدٍ للبلاد سيُمرر عبر استفتاء شعبي تقرر سلفاً ما ينبغي أن يكون فيه وما لا يكون، وأن الاستفتاء سوف يُجرى يوم 01/11/2020م القادم تيمناً بذكرى انطلاقة ثورة التحرير الجزائرية الكبرى ضد المستعمِر الفرنسي! علماً أن الرئيس تبون كان قد صرح مراراً بأنه سوف يكون من أولوياته إجراء تعديلاتٍ دستورية مهمة بعد حوارٍ شامل يجريه مع كافة الأطراف الفاعلة، أي مع رؤساء الأحزاب والشخصيات السياسية والهيئات المجتمعية المختلفة. كما أنه حرص على مناقشة مسودة الدستور الجديد من قِبل «لجان متخصصة» من العارفين بالقانون الدستوري قبل عرضه على غرفتي البرلمان بغرض المناقشة والإثراء، ثم تقديمه للاستفتاء. إلا أن الناظر في مسودة الدستور «الجديد» الذي سيرسم مستقبلَ الجزائر وفق منظور أصحاب القرار لا يجد ضمن ما يلفت

الانتباه من مواده - عدا مواد تأكيد وتثبيت مرتكزات الهوية الوطنية وما يُنعت بالثوابت – لا يجد سوى ما تعلق بمسألة فسح المجال للجيش الجزائري للتدخل خارج الحدود! بالإضافة إلى أمور نذكر من أبرزها:

1- تكريس جريمة إقصاء الإسلام عن الحكم.

2- دسترة الحراك الشعبي

الذي انطلق يوم 22/02/2019م، وهو ما يعني ركوبَ الحراك الشعبي بغرض إخماده، باعتباره المنقذ للبلد من «العصابة» التي كانت تحكم، وإيهام الناس أن «جزائر جديدة» بدستورٍ جديدٍ هي الآن على الأبواب، الأمر الذي يثير السخرية!! بينما الحقيقة هي أن الزمرة الفاسدة التي كانت تحكم قبل مجيء تبون رئيساً للجزائر هي نفسها التي تحكم الآن، رغم إبعاد مَن أبعد وسجن مَن سُجن.

3- تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية وتحديد البقاء في سدة الرئاسة بعهدتين. وهذا أمر شكلي لا يقدم ولا يؤخر في شئون البلاد، كما أنه لا يحل أيةَ مشكلة فيها، إذ إنه لا يطال ركائزَ منظومةِ الحكم الفاسدة والمفلسة في شيء.

وفي الأخير لا يسعنا إلا التأكيد على أهم ما سيُسفر عنه هذا التعديل الدستوري المرتقب في الجزائر وما دعا إلى إجرائه، وهو بالتأكيد ما سوف يتيح للمؤسسة الحاكمةِ في الجزائر أن تقرر إرسالَ قواتٍ متى شاءت وحيثما يلزم خارج الحدود خاصةً في مهمات إقليمية، وفق ما ورد في المواد ذات الصلة و«ما تقتضيه مصلحة البلاد» ولكن وفق منظور سلطة الأمر الواقع التابعة لأعداء الأمة من الأوروبيين! فبعد أن كان مدستَراً من ضمن عقيدة الجيش الجزائري طوال عقود أنه ينأى بقواته عن التدخل في الصراعات خارج الحدود مهما كانت طبيعتها، ومنها الإقليمية على وجه الخصوص، وأن مهمة الجيش الجزائري ستظل دوماً الدفاع عن الوطن وعن سلامة أراضيه وليس غير ذلك، سوف يتقرر عبر استفتاء شعبي، أنه بإمكانه الآن القيام بذلك بما يحقق «مصلحة البلاد والعباد»! ومن الواضح أن الصراعات بين القوى الكبرى في الجوار الإقليمي وبالأخص على الحدود الشرقية من جهة الجنوب، أي في ليبيا تحديداً، والاضطرابات المستقبلية المتوقعَة في دول الساحل الأفريقي هي التي أمْلت هذه المواقف على المؤسسة الحاكمة في الجزائر بتدبير من القوى الاستعمارية الأوروبية (بريطانيا وفرنسا)، تأهباً لما قد يطرأ في المستقبل على المنطقة من صدامات عسكرية جراء تسخير هذه الدول الأوروبية للأطراف المحلية والإقليمية في مواجهة المزاحمين والمنافسين الدوليين وأدواتهم، وبالأخص الأمريكيين، على المنافع والثروات والنفوذ في القارة الأفريقية وفي المنطقة التي ظلت تابعةً وخاضعةً لأوروبا منذ عقود.

يجدر القول هنا أنه لو كان ذلك «التدخل» العسكري خارج الحدود جهاداً في سبيل الله، إذ الجيوش المعنية هي جيوش بلاد المسلمين، ولو لردّ عدوانٍ كافرٍ عن بعض البلاد الإسلامية، ولو في زمن غياب الحاكم الشرعي وغياب الخلافة حاضنةِ الأمة ورافعةِ راية المسلمين، لما كان هنالك مانع من تحرك أي جيش من جيوشهم في أي اتجاه لدحر أعداء الأمة الإسلامية حيثما حلُّوا، كتحرير فلسطين مثلاً. أما وأنّ جيوش الأمة تُسخر بهذه الأساليب الذكية عبر الأنظمة العميلة لتحقيق مطامع الكفار المستعمِرين في بلاد المسلمين فإن ذلك حقاً مما يزيد من الألم والأسى ومن مآسي المسلمين.

كل الأوسمة والنياشين لن تغطي قذارة السيسي وإجرامه

وليد بليبل

الخبر:

منحت الجامعة العربية الرئيس المصري السيسي درع العمل التنموي العربي لعام 2020 وهي الجائزة التي تمنح سنوياً من الجامعة إلى الرموز العربية التي تقود العملية التنموية في بلادها.

التعليق:

لفترة من الوقت ليست بالقصيرة، ظننا أن جامعة الدول العربية قد تهاوت ولفظت أنفاسها الأخيرة، وذلك بعد أن تلاشى ذكرها ولم نعد نسمع أو نرى على الشاشات من قممها أو اجتماعاتها شيئا يذكر، نعم فهي قد أدت دورها في تكريس الفرقة بين دويلات سايكس بيكو على أكمل وجه، كما واجتهدت كثيرا في طمس الصفة الإسلامية لقضية الأرض المباركة فلسطين، وجعلها قضية وطنية تخص أهل فلسطين وحدهم، وفي الأمس القريب وفي آخر اجتماع لهذه الجامعة رفضت إدانة قيام الإمارات والبحرين بإقامة علاقات تطبيعية مع كيان يهود وكان فرعون مصر السيسي أول من بارك هذه الاتفاقيات، ولذلك فإنه كما يبدو ما زال هناك لهذه المؤسسة المفرقة وليست الجامعة، صنيعة الغرب الكافر المستعمر، من رمق ونفس خبيث لتعطي جائزة لسيئ الذكر السيسي على قيادته "للعملية التنموية" في بلاده.

إن شهادة الزور تلك هي محاولة بائسة لتبييض صفحة ذلك الرويبضة، في وقت تشهد فيه الشوارع غليانا شعبيا ومظاهرات انتشرت في أنحاء كثيرة من مصر تطالب برحيله وقد أفقر البلاد والعباد وعاث في الأرض ظلما وفسادا، إلا أن هذه المحاولة مفضوحة وفاشلة ولن تجلب إلا الخزي لصاحبها بإذن الله تعالى، وهي دليل آخر على أن الجامعة العربية لا علاقة لها بالشعوب العربية وما يلحق بها من ظلم هؤلاء الرويبضات الذين سحقوا شعوبهم وأذلوهم، وإلا فعلى ماذا تكافئ هذه الجامعة فرعون مصر السيسي؟ وماذا فعل لشعبه وبلده حتى تكرمه؟! فالقاصي والداني يعلم ما فعله ويفعله المجرم السيسي بأهل الكنانة من تجويع وإفقار وسرقة لقوتهم وقوت أولادهم، ولم تسلم منه حتى بيوتهم ودماؤهم، فهو وخلال سنوات حكمه العجاف أفقر الناس أكثر من ذي قبل، وقام بهدم بيوت الله دون خوف من الله وسعى في خرابها، ناهيك عن غلاء الأسعار وقساوة العيش التي تزداد يوما بعد يوم، وإن استمر هذا الفرعون في الحكم فلن يجد أهل مصر شربة ماء يسدون بها رمقهم، فأين هي الأعمال التنموية التي كرمته الجامعة العربية من أجلها؟!

إن عين الشمس لا تحجب بغربال، كما يقول المثل، وهكذا فإن حقيقة هذا المجرم لا تخفى على كل ذي بصيرة، بل بصر، ولو أعطي كل الأوسمة والنياشين. شأنه في ذلك شأن كل حكام المسلمين الرويبضات، فهم في واد وشعوبهم في واد آخر، وهم يبغضون شعوبهم وشعوبهم تبغضهم، وهم كمن قال فيهم رسول الله ﷺ: «وشِرَارُ أَئِمَّتِكُم الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُم ويُبْغِضُونَكُم، وتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ» فهم من شرار الأئمة، وإن أمة الإسلام لن تعيش كريمة رفيعة الشأن عزيزة، إلا بعد أن تتخلص من هؤلاء الحكام الخونة وأنظمتهم ومن يقف من ورائهم من الكفار المستعمرين، وتستأنف حياتها في كنف الإسلام وشريعته السمحاء، في ظل الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، فاللهم اجعل ذلك قريبا.

وقفة مع تقاعس جيوش المسلمين عن الإطاحة بالأنظمة الوضعية

نصير الإسلام محمود

بسم الله الرحمن الرحيم

تعد البلدان الإسلامية في مقدمة بلدان العالم في الإنفاق على التسلح، فهي تنفق عشرات المليارات من الدولارات كل عام على تسليح جيوشها، وبالرغم من تصنيف البلدان الإسلامية من بلدان العالم الثالث بسبب الفقر، إلا أنّ حجم إنفاقها على التسلح يفوق مئات المرات قدراتها الاقتصادية المعلنة، والسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هو: ما حاجة البلدان الإسلامية إلى الإنفاق العالي على الجيوش والتسلح؟ وما هي التحديات التي تهدد تلك الدول بحيث تدفعها إلى تخصيص جزء كبير من اقتصاد وميزانية البلاد لجيوشها وأجهزتها الأمنية؟!

الأصل في الجيوش أنّها لحماية الشعوب والبلدان، وفي حالة الدول المبدئية فإنّ الجيوش أيضا تحمل المبدأ وتنشره للعالم، وهكذا كانت الجيوش في ظل الحكم بالإسلام في الدولة الإسلامية، حيث كانت جيوش المسلمين رابضة على الثغور، لا تعرف الهزيمة، تتقدم فتطوي الأرض تحت أقدامها وهي تفتح البلدان للإسلام رحمة للعالمين، ولم يعرف المسلمون في تاريخ الدولة الإسلامية على مدار نحو ثلاثة عشر قرناً أن كان للجيش المسلم مهام غير هذه، بينما كانت جيوش الكفر على مر التاريخ وما زالت تقوم بمهام عدائية وغير نبيلة، من احتلال للشعوب وقهرها وسلب لمقدراتها وكتم لأنفاسها وتكميم لأفواهها، وكل ذلك حفاظا ودفاعا عن الأنظمة الوضعية صنيعة الإنسان، ولمصلحة حفنة قليلة من المنتفعين والمتسلطين على رقاب الشعوب من دون وجه حق، وهذه الحال هي حال الجيوش في العالم الإسلامي حاليا، فهي متقاعسة أو محبوسة عن حمل الإسلام رسالة هدى ورحمة للعالمين، وأصبح عملها محصورا في المحافظة على الأنظمة القابعة على صدور المسلمين، وهي الأنظمة التي تحكم بالكفر، وموالية في سياستها للغرب الكافر، الذي بدوره يعطي «الشرعية» لتلك الأنظمة ما دامت أنها تحكم بالكفر الذي صدّره لها، وما دامت أنها تخدم مصالحه المبدئية والاقتصادية والسياسية.

في ظل هذا الوضع البائس للبلدان الإسلامية والدور الوضيع لجيوش المسلمين، التي يتم الإنفاق عليها من قوت المسحوقين في العالم الإسلامي، فإنّ دعوة المخلصين وذوي العقول في الجيوش إلى تصحيح وضعهم، وإعادة دور الجيوش إلى حمل رسالة الإسلام رحمة للعالمين، وإعادة البلدان الإسلامية المحتلة إلى كنف الدولة الإسلامية، ونصرة المضطهدين في العالم، مسلمين وغير مسلمين، إنّ هذا العمل أصبح من أولى الأولويات في العالم الإسلامي.

إلا أنّ هذا التصحيح لا يمكن أن يحصل وقيادة الجيوش العسكرية والسياسية مرهونة للكافر المستعمر، لذلك فإنّ التمرد على القادة العسكريين والسياسيين والإطاحة بهم وتسليم السلطة للمخلصين من أبناء الأمة، أصحاب الفكر الإسلامي المستنير، ذوي البديل الحضاري الشامل، من أوجب واجبات الجيوش في العالم الإسلامي، وما لم تسلّم الجيوش قيادتها للخليفة الذي يحكم بالكتاب السنة ويقودها إلى ساحات النصر على أعداء الإسلام والمسلمين، فإنّ الأمة ستظل تنفق على تلك الجيوش من عرق جبينها من دون أي نفع يعود عليها، بل تنفق عليها لتقمعها وتقتلها وتكمم أفواهها وتحظر إسلامها، بل وتستخدم قدراتها لتنفيذ مشاريع الغرب في العالم الإسلامي، وستظل تلك الجيوش تأكل وتشرب من مال الأمة سحتا، وفي أحسن حالاتها تظل تعمل كباقي موظفي الدولة، تذهب في الصباح وتعود في المساء، وكأن الجندي أستاذ في مدرسة فاشلة أو مهندس في شركة ملأى بالبطالة المقنعة.

لقد حرصت الأنظمة الوضعية في العالم الإسلامي على تدريب الجيوش فيها على الطاعة المطلقة لها لضمان عدم الخروج عليها وإقامة نظام الإسلام الذي يحكم بالكتاب والسنة، ولكن حري بجيوش المسلمين التفقه في مسألة طاعة أولي الأمر وقادتهم العسكريين، فالله سبحانه وتعالى حين فرض على المسلمين طاعة أولياء الأمر الشرعيين فإنه قد قدم طاعته وطاعة رسوله على طاعة أولي الأمر، فقال سبحانه: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ]، فكيف بأولياء الأمور غير الشرعيين!، ثم وثق ذلك بأن جعل مرد النزاع إن وقع بين الحاكم والمحكوم إلى كتاب الله وسنة رسوله، فقال سبحانه: [فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ]؛ ثم جاءت السنة

تركز مفهوم الطاعة الواجبة على المحكومين بشكل قاطع، فقال الرسول صلى الله عليه وسلم : «لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ»، وقال: «الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ».

والطاعة التي جاء بها القرآن طاعة يقوم على أساسها كيان الدولة وكيان الأمة بوصفها إسلامية، وهي في نفس الوقت بيان لخلق الطاعة حين يجب أن تكون، وينهى عنها حين تصبح حراما. فنجد القرآن حين يوجد سجية الطاعة يقول [وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ]، [فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي]، {وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا}، {وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ}، {مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ}، [وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ]. وقال صلى الله عليه وسلم : «مَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي». فالله أمر بالطاعة في هذه الآيات والحديث. ولكن الرسول أوضح أنّ طاعة الأمير إنما هي الطاعة الواعية لا الطاعة العمياء، فقال صلى الله عليه وسلم : «لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ»، فالطاعة الواعية هي الطاعة في حدود الإسلام، وهذا هو معنى قوله صلى الله عليه وسلم «لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ».

وفيما يتعلق بطاعة الجندي لقائده العسكري فقد ورد في الحديث الشريف أنّه: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ بَعَثَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم سَرِيَّةً فَاسْتَعْمَلَ رَجُلًا مِنْ الْأَنْصَارِ وَأَمَرَهُمْ أَنْ يُطِيعُوهُ فَغَضِبَ فَقَالَ أَلَيْسَ أَمَرَكُمْ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَنْ تُطِيعُونِي قَالُوا بَلَى قَالَ فَاجْمَعُوا لِي حَطَبًا فَجَمَعُوا فَقَالَ أَوْقِدُوا نَارًا فَأَوْقَدُوهَا فَقَالَ ادْخُلُوهَا فَهَمُّوا وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يُمْسِكُ بَعْضًا وَيَقُولُونَ فَرَرْنَا إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِنْ النَّارِ فَمَا زَالُوا حَتَّى خَمَدَتْ النَّارُ فَسَكَنَ غَضَبُهُ فَبَلَغَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ». (صحيح البخاري)، وبهذا فإنّ طاعة الله وطاعة رسوله هي الضابط حين طاعة جميع الخلق.

وهكذا فإنّ الطاعة أمر بها الله حين تكون من أجل الإسلام ومنها طاعة الجندي لقائده العسكري. أمّا حين تكون هذه الطاعة ضد الإسلام أو تكون لسبيل غير سبيل الله، فقد جاء الإسلام ينهى عنها. ومن أجل ذلك نهانا الله تعالى صراحة عن بعض الطاعات فقال: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تُطِيعُوا فَرِيقًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ}، {وَلاَ تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا}، {وَإِنْ تُطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ}، {فَلاَ تُطِعِ الْكَافِرِينَ}، {فَلاَ تُطِعْ الْمُكَذِّبِينَ}، {وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا}، {وَلاَ تُطِعْ كُلَّ حَلاَّفٍ مَهِينٍ}. فهذه الآيات كلها تنهى عن طاعة أشخاص معينين بصفاتهم، ومَن تتبعها يتبين أنها ضد الإسلام، ولسبيل غير سبيل الإسلام.

لذلك فإنّ تقاعس المخلصين في الجيوش الإسلامية عن أداء واجبهم الذي حدده لهم الشرع، وعدم نصرتهم لحملة الدعوة لإقامة الخلافة على أنقاض الأنظمة الوضعية الحالية، إنّ هذا التقاعس لا عذر لهم فيه يقدمونه بين يدي الله سبحانه {يَوْمَ لاَ يَنْفَعُ مَالٌ وَلاَ بَنُونَ، إِلاَّ مَنْ أَتَى اللهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ}.

من أقوال الإمام محمد الخضر حسين رحمه الله

"نصوص الشريعة متضافرة على ان الرياسة العامة، وما يتفرع عنها من نحو القضاء، خطط دينية سياسية، فصاحب الدولة إذا ساس الناس بمقتضى نظر الشريعة، كانت سياسته قيمة، وسمي عند الله عادلاً، فإن خرج في سياسته عن النظر الشرعي، أصبح مسؤولاً بين يدي الأمة في الدنيا، ومؤاخذاً بها يوم يقوم الناس لرب العالمين."

إقدام النظام المصري على إعدام 15 معارضا ترهيبٌ للمحتجين في الشارع

كتبه الأستاذ حامد عبد العزيز - مصر

في ظل الحراك الشعبي الذي انطلق في 20 أيلول/سبتمبر الماضي ضد سياسات نظام السيسي، والذي استمر لأيام ليبلغ ذروته فيما أطلق عليه جمعة الغضب الموافق 25 أيلول/سبتمبر، والتي تبعتها جمعة غضب أخرى لم تكن حاسمة وإن استطاعت تحريك المياه الراكدة في الوسط الشعبي وأعادت الثورة إلى الشارع المصري وكسرت حاجز الخوف مرة أخرى، وهذا ما أرعب نظام السيسي فقام بحملة اعتقالات فجر يوم الجمعة 25 أيلول/سبتمبر، كما قام بالقبض على العديد من المعتقلين الذين كان قد أفرج عنهم من قبل وتم احتجازهم في أقسام الشرطة حتى لا يشاركوا في هذه التظاهرات. وبتوصية من جهاز أمن الدولة تمت الاستعانة بعدد كبير من البلطجية لحراسة أقسام الشرطة حتى لا يحصل صدام بين المتظاهرين وأفراد الشرطة ويتكرر سيناريو 25 يناير، وقد تم قتل اثنين أو ثلاثة من الشباب المشاركين في التظاهرات، واعتقال أطفال لا تتجاوز أعمارهم 11 عاماً في محافظة أسوان!

في ظل هذا الحراك أقدم النظام المجرم يوم السبت 3 تشرين أول/أكتوبر على تنفيذ حكم الإعدام بحق 15 معارضا سياسيا في أماكن متفرقة من البلاد وفي مناطق قريبة من أماكن التظاهرات التي انطلقت من المناطق الريفية، ومن الأحياء البعيدة عن أماكن انتشار قواته الأمنية. أراد النظام من هذه الخطوة الإجرامية إيصال رسالة ترويع للمحتجين في الشارع ولمن يفكر في الانضمام للاحتجاجات أن هذا هو مصير كل من يعارض النظام. خاصة وأن تراجع النظام عن عمليات هدم المنازل بحجة مخالفتها لقانون البناء، وتخفيض قيمة الغرامات المالية التي نص عليها قانون التصالح الجائر، وتأجيل مهلة التصالح لشهر آخر، لم تؤت أكلها في وقف الاحتجاجات ضد النظام، فلما لم تفلح الجزرة، رفع النظام العصا الغليظة ونفذ تلك الأحكام التي يعرف الجميع أنها أحكام مسيسة والقصد منها تثبيت أركان النظام من خلال بث الخوف والرعب بين الناس، وهدر دم الأبرياء.

بعد الانقلاب الذي قام به السيسي في 3/7/2013م، بدأ التنكيل بالمعارضين ولأنه بحاجة لأحكام رادعة لتثبيت أركان حكمه المعوجة، بدء العمل بدوائر قضائية للإرهاب، والتي تم تكوينها في بدايات عام 2014، وفقاً لقرار محكمة الاستئناف القاضي بتشكيل دوائر بعينها مكونة من قضاة بعينهم قبلوا بتلك المهمة القذرة، وقد أصدرت هذه الدوائر أكبر عدد من أحكام الإعدام منذ إنشائها مقارنة بالمحاكم الأخرى في الفترة نفسها. كما قام القضاء العسكري بإصدار أحكام إعدام أخرى من خلال محكمة الجنايات العسكرية، ناهيك عن أحكام الإعدام الصادرة من محاكم أمن الدولة طوارئ.

إن الذي يجب أن يحاكم هو هذا السيسي الذي تفنن في قهر الناس وإفقارهم وفرط في مقدرات مصر فتنازل عن جزيرتي تيران وصنافير لصالح النظام السعودي ليصبح مضيق تيران ممرا دوليا وليمهد لتطبيع العلاقات بين النظام السعودي وكيان يهود، كما تنازل عن مناطق اقتصادية مصرية لصالح اليونان وقبرص ومن ثم لصالح كيان يهود، وثالثة الأثافي التفريط في مياه النيل بعد وثيقة العار، وثيقة الخرطوم المتعلقة بسد النهضة الإثيوبي. فضلا عن كونه نظاماً علمانياً يفصل الدين عن الدولة ويناقض عقيدة الأمة، مما يفرض على الأمة الانتفاضة من جديد لإزالة هذا النظام وإقامة الخلافة التي فرضها الله سبحانه على هذه الأمة كنظام حياة وبشر بعودتها رسول الله ﷺ.

وإنه وبرغم تجبر السيسي وزبانيته، وبرغم القبضة الأمنية القوية ودعم الغرب الكافر له، إلا أن الأمة لن تتوقف عن السعي لاستعادة سلطانها المغصوب، ولن يستطيع أحد وقف حراكها سواء في مصر أو في غيرها من بلاد المسلمين، وستكون هبتها القادمة قريبا بإذن الله من أجل تحكيم شرع ربها وإعادة عزتها وكرامتها، وليس من أجل تردي الأوضاع المعيشية في البلاد. وكما نصر الله نبيه محمداً ﷺ ومن آمن معه من الصحب الكرام فمكنهم من رقاب عدوهم فقهروهم وأذلوهم، فإنه سبحانه وتعالى سينصر حملة الدعوة وورثة أنبيائه على عدوهم ليصبحوا ظاهرين في الدنيا بقيام دولتهم الموعودة، فلقد سبقت كلمة الله ولا رادّ لكلمته سبحانه وتعالى، [وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ * إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ * وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ].

الجامعة العربية تستنفد أغراضها ويتم تصفيتها

المهندس حسب الله النور - الخرطوم

الخبر:

لحقت ليبيا الثلاثاء 13 أكتوبر بقطار المعتذرين عن رئاسة الدورة الحالية لجامعة الدول العربية، بعد تخلي فلسطين عن رئاستها، واعتذار كل من قطر، وجزر القمر، والكويت، ولبنان، رداً على إعلان التطبيع الإماراتيّ والبحرينيّ مع كيان يهود.

التعليق:

في آذار/مارس من العام 1945م نشأت جامعة الدول العربية، حيث كانت البلاد العربية تحت الاستعمار، مسلوبة من الإرادة السياسية، وهذا ما يؤكد أن هذه الجامعة قامت بإرادة المستعمر، وذلك لتحقيق أهداف استعمارية، لا لتحقيق ما أسموه ميثاق الجامعة العربية الذي لم يتحقق منه شيء طوال السبعة عقود التي مضت منذ تأسيس الجامعة العربية وحتى حان موعد تصفيتها.

إن فكرة إنشاء الجامعة الإسلامية التي طرحها السلطان عبد الحميد، والتي وصفها المؤرخ والفيلسوف وعالم الاجتماع البريطاني أرنولد توينبي بقوله إن «السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، كان يهدف من سياساته الإسلامية تجميع مسلمي العالم تحت راية واحدة، وهذا لا يعني إلا هجمة مضادة، يقوم بها المسلمون ضد هجمة العالم الغربي التي استهدفت عالم المسلمين»، إن مشروع الجامعة الإسلامية هذا استمر زخمه حتى بعد إسقاط الخلافة العثمانية، مما أوحى لبريطانيا أن تطرح مشروعاً موازياً تصرف به الأذهان عن أي نوع من التكتل الإسلامي، فكان مشروع الجامعة العربية الذي ولد سفاحاً من رحم الاستعمار، وبهذا التكتل الغريزي وبشعاراته الوهمية نفّست مشاعر المسلمين في البلاد العربية التي كانت تتوق للوحدة. وما إن جاء عام 1948م حيث مولد القضية الفلسطينية حتى تلقفتها الجامعة العربية لا لتجمع جيوش المسلمين عربا وعجما، وتحرر بها فلسطين من البحر إلى النهر كما كانت شعاراتها بل لتصفيتها.

وبعد نكبة 1967م رفعت شعار اللاءات الثلاث (لا تفاوض، لا صلح، لا اعتراف)، وبعد نحو خمسين عاماً من هذه اللاءات ترفض الجامعة العربية مشروعاً تقدمت به السلطة الفلسطينية لإدانة التطبيع مع كيان يهود. وقد رفضت ست دول رئاسة الجامعة العربية، وهذا مؤشر بأن هذه الجامعة قد وصلت إلى نهايتها المحتومة بعد أن أدمنت مواقف الخزي والعار كتلك التي ظلت تقفها والتي لا تعدو مجرد الشجب والإدانة والاستنكار لكافة القضايا الكبرى التي مرت بها البلاد الإسلامية بأسرها، وعلى سبيل المثال لا الحصر، قضية البوسنة والهرسك، والشيشان، والعراق، وسوريا، واليمن، والسودان، والقضية الكبرى قضية فلسطين، التي نجحت في السعي إلى تصفيتها نجاحا منقطع النظير... وبذلك تكون قد قامت بالدور الذي صنعت من أجله خير قيام.

إن الناظر لتاريخ العرب منذ الجاهلية لم يجد لهم مجداً أو مكانة بعيداً عن الإسلام، ففي الجاهلية الأولى كان بعضهم يوالي الروم، وبعضهم يوالي الفرس، وبأسهم بينهم شديد، ثم جاء الإسلام فرفع شأنهم، وعلت رايتهم حتى كانوا في مقدمة الأمم والشعوب. وما أشبه الليلة بالبارحة، فما إن ابتعدوا عن الإسلام حتى عادوا إلى حياة التبعية والذل، فصار بعضهم عملاء لأمريكا وآخرون لبريطانيا أو فرنسا.

فإن اعتذر بعضهم أو كلهم عن رئاسة الجامعة العربية، أو قبلوها، فستظل التبعية سمتهم حتى تقوى شوكة المسلمين بخلافة راشدة على منهاج النبوة.

الأثرياء في ظل الكورونا يزدادون ثراءً

الأستاذ أحمد الخطواني

الخبر:

خلصت دراسة أعدها البنك السويسري وشبكة بي دبليو سي للخدمات المهنية إلى أنّ ثروات أغنياء العالم زادت بأكثر من الربع خلال ذروة تفشي فيروس كورونا ما بين نيسان/أبريل وتموز/يوليو، وأنّ ثراء المليارديرات وصل إلى مستويات قياسية في ظل تفشي كوفيد 19.

وتصدّرت قطاعات التكنولوجيا والعناية الصحية والصناعة الأرباح والتي زادت بنسبة ما بين ٪36 و٪44.

وكان صدر في العام الماضي تقرير عن منظمة أوكسفام يقول إنّ ستة وعشرين من أثرياء العالم تفوق ثرواتهم ما يملكه أفقر نصف سكان الأرض مجتمعين.

التعليق:

هذه هي الرأسمالية المتوحشة، وهذه هي إسقاطاتها المجحفة بحق الفقراء الذين يزدادون فقراً في كل الأحوال، وبحق الأغنياء الذين يزدادون غنىً حتى في ظل تفشي الأوبئة.

فالأثرياء يستغلون كل الظروف ليزدادوا ثراءً حتى ولو افتقر جل الشعب، ومرض كل الناس، فلا يوقف نمو ثرواتهم انتشار الآفات والأمراض والأوبئة، ولا يوقفها قلة الأعمال أو إغلاق المصانع...

فطالما البورصات تعمل فثرواتهم تزداد، وطالما البنوك مفتوحة فأرباح الأرصدة المالية الربوية المودعة تصب في جيوبهم من غير جهد ولا عمل!!

فأي عدل هذا الذي يجعل ثروة ستة وعشرين ملياردياً تعادل ثروة نصف سكان الكرة الأرضية؟!

وأي نظام هذا الذي يُبرّر هذا التوزيع الظالم للثروة؟!

لقد حان الأوان لتغيير هذا النظام الرأسمالي الظالم الفاسد، وحان الأوان لإحلال نظام الإسلام مكانه، فدولة الإسلام قادمة بإذن الله ولن تتأخر كثيراً، وسوف تقضي على الرأسمالية ودولها، فالعالم لم يعد يطيق استمرار هيمنة رأس المال على الشعوب، ولا استمرار احتكار الرأسماليين الجشعين للثروة.

جواب سؤال

صراع تركيا واليونان في شرق المتوسط

السؤال:

كشف وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو في 8/10/2020م عن توصله إلى اتفاق جديد بين بلاده واليونان. وقال الوزير في تصريحات له، وفق موقع تركيا الآن: (إنه اتفق مع نظيره اليوناني نيكوس ديندياس، على إجراء محادثات استكشافية بين البلدين. جاء ذلك في تصريحات عقب لقائه مع ديندياس على هامش مشاركته في منتدى براتيسلافا للأمن العالمي المقام بسلوفاكيا. وأوضح أن تركيا ستستضيف المحادثات، في حين إن اليونان يتقدم بالمقترحات لمواعيدها... موقع تركيا الآن، 08/10/2020م). وكان قد سبق ذلك أن قامت تركيا بتأزيم كبير لعلاقاتها مع اليونان وتحدّتها بإرسال سفن التنقيب التركية مع سفن حربية مرافقة... فما هي حقيقة هذه الأزمة بين تركيا واليونان؟ وما هي حقيقة المواقف الدولية من هذه الأزمة؟ وهل أمريكا وراء ذلك أو تركيا تتصرف بمفردها؟ ثم ما تفسير التوتر الكبير الذي كان في البداية ثم انتهى للقبول بالتفاوض؟ ولكم الشكر.

الجواب:

إن النظر إلى الأزمة التركية اليونانية يجب أن يكون من حيث أسبابها وتداعياتها المحلية في تركيا وكذلك أبعادها الاقتصادية والدولية... وللوقوف على ذلك يجب استعراض الأمور التالية ابتداء من اتفاقية لوزان في الربع الأول من القرن الماضي:

أولاً: اتفاقية لوزان:

-1 إن تركيا تمتلك أطول شاطئ على بحر إيجة وشرق المتوسط لكن اتفاقية لوزان التي وقعها في 24/7/1923م ممثلو مجرم العصر مصطفى كمال باسم حكومة الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا في أنقرة المنشقة عن الخلافة في إسطنبول، هذه الاتفاقية هي التي حصرت تركيا في بحر إيجة فلا تكاد تفارق شواطئها حيث إن الجزر داخل بحر إيجة أصبحت كلها أو جلها لليونان! وكان ذلك عندما أرسل مصطفى كمال ممثليه إلى لوزان في سويسرا عارضاً على الحلفاء أن حكومته في أنقرة المنشقة عن الخلافة في إسطنبول يمكنها أن توقع معهم، أي الحلفاء، الاتفاقية التي يريدون! وهكذا تم توقيع اتفاقية لوزان في سويسرا بين ممثلي بريطانيا وفرنسا ودول أخرى مع ممثلي مصطفى كمال برئاسة عصمت إينونو باسم حكومة الجمعية الوطنية الكبرى في أنقرة...

-2 وقد وردت في الاتفاقية أمور مذهلة وافق عليها مصطفى كمال وممثلوه ومنها ما جاء في المادة 12 حيث أصبحت جزر بحر إيجة كلها أو جلها تابعة لليونان مع أن منها ما يبعد عن البر اليوناني نحو 600كم فيما هي تقابل البر التركي على مسافة كيلومترين في بعض الأحيان كما في حالة جزيرة ميس التي تتبع اليونان ويسمونها كاستيلو روز قبالة مدينة كاش بولاية أنطالية، وهذه المعاهدة هي ما تعطي اليونان (الشرعية) بمطالبة تركيا بعدم التنقيب قبالة السواحل التركية لأنها حق خالص لليونان بموجب اتفاقية لوزان! ثم المادة 15 بأن تتنازل تركيا لصالح إيطاليا عن جميع الحقوق والملكية على الجزر التالية: ستامباليا (أستراباليا)، رودس (رودوس)، كالكي (خاركي)... إلخ، وكذلك المادة 20 التي تقر تركيا بموجبها ضم قبرص إلى الحكومة البريطانية الذي أعلنته بريطانيا في تشرين الثاني/نوفمبر 1914م. وأيضاً ما جاء في المادة 23 الذي ينص على أن الأطراف (السامية) المتعاقدة اتفقت على الاعتراف بمبدأ حرية المرور والملاحة وإعلانهما، عن طريق البحر والجو، في وقت السلم كما في زمن الحرب، في مضيق الدردنيل وبحر مرمرة والبوسفور! وهكذا أصبحت تركيا، ذاتُ أطول شاطئ شرق البحر المتوسط، فاقدةً حرية الحركة حول الجزر الموجودة في هذه البحار، وهي التي تذكّرها أردوغان اليوم باسم (وطنه «الأزرق» المسلوب)! وهو يتظلم منها في الوقت الذي تطل فيه من فوق رأسه صورة مجرم العصر مصطفى كمال الذي أقر هذه التنازلات في لوزان، ومع كل هذا وذاك فلا يجرؤ على ذكر مصطفى بكلمة تؤذيه!! بل يدغدغ مشاعر الشعب التركي بتسمية سفن التنقيب بأسماء قادة العثمانيين العظام محمد الفاتح والقانوني، رغم بُعده في كافة سياساته عن هؤلاء القادة العظام! وهو يعلن (أن الجميع يدرك أن تركيا قادرة سياسيا واقتصاديا وعسكريا على «تمزيق الوثائق والخرائط المجحفة المستندة إلى انعدام الأخلاق والمماحكة ضدها». ويضيف أن بلاده مستعدة لإيضاح ذلك «عبر المرور بتجارب مؤلمة سواء على طاولة المفاوضات أو في الميدان»... الجزيرة، 5/9/2020م) ولكنه يكتفي بذلك ويظن أنه يحسن صنعاً! ولعل الشعب التركي رأى أن اليونان التي لا يكاد يكون لها جيش مؤثر قد أرسلت جنودها إلى جزيرة ميس علماً بأن اتفاقية لوزان تنص على أنها منزوعة السلاح، ومع ذلك فلم يجابه اليونان بالقوة التي يستحق.

-3 ومع أن هذه الاتفاقية صفقة خيانية عقدها مصطفى كمال مع الحلفاء إلا أنه عقدها باسم حكومة الجمعية الوطنية الكبرى في أنقرة، فلم تكتف بريطانيا بذلك بل أرادت منه أن يكمل الشروط التي وضعتها له وأبرزها إلغاء الخلافة إلغاء تاماً وإقرار علمانية الدولة، وقد استجاب مصطفى كمال ومن ثم فقد تم ذلك في صبيحة الثالث من آذار سنة 1924م حيث أعلن إلغاء الخلافة، وفصل الدين عن الدولة. وفي الليلة ذاتها أرسل مصطفى كمال أمراً إلى حاكم إسطنبول يقضي بأن يغادر الخليفة عبد المجيد تركيا قبل فجر اليوم التالي، فذهب تصحبه حامية من رجال البوليس والجيش إلى قصر الخليفة في منتصف الليل، وهناك أجبر الخليفة أن يستقل سيارة حملته عبر الحدود في اتجاه سويسرا... وبعد يومين حشد مصطفى كمال جميع أمراء العهد وأميراته ورحلوا إلى خارج البلاد. وألغيت كل الوظائف الدينية، وأصبحت أوقاف المسلمين ملكاً للدولة، كما أن المدارس الدينية تحولت إلى مدنية، وباتت تحت رقابة وزارة المعارف. وبهذا نفذ مصطفى كمال الشروط الأربعة التي طلبها كرزون من مصطفى كمال وهي: إلغاء الخلافة إلغاءً تاماً، وطرد الخليفة خارج الحدود، ومصادرة أمواله، وإعلان علمانية الدولة، ومن ثم فإن اتفاق لوزان الذي كان قبل إلغاء الخلافة قد أكد عليه ونفذ بعد إلغاء الخلافة...! وهكذا تُوّجت اتفاقية لوزان بإلغاء الخلافة، واعترفت الدول باستقلال تركيا، وانسحب الإنجليز من إسطنبول والمضايق. وعلى أثر ذلك قام أحد النواب الإنجليز واحتج على كرزون في مجلس العموم لاعترافه باستقلال تركيا فأجابه كرزون قائلاً: «القضية أن تركيا قد قضي عليها، ولن تقوم لها قائمة، لأننا قد قضينا على القوة المعنوية فيها: الخلافة والإسلام». وهكذا فقد تم للإنجليز القضاء على الخلافة وعلى الإسلام بواسطة مصطفى كمال رغم أنوف المسلمين في جميع أنحاء الأرض بوجه عام، ورغم أنف المسلمين في تركيا بالذات بوجه خاص. وبذلك غاض الحكم بما أنزل الله من جميع بقاع الأرض، وظل الحكم بغير ما أنزل الله، ظل حكم الكفر، ظل حكم الطاغوت وحده هو الذي يتحكم في الناس جميعاً، ويطبق في جميع العالم!

ثانياً: هذه هي الاتفاقية التي وقعها ممثلو مصطفى كمال في مدينة لوزان السويسرية حيث قُيدت تركيا في بحر إيجة وجعلت جزره وشواطئها لليونان ومن ثم تمنع تركيا من التنقيب فيه! وهذا الأمر قد مضى عليه نحو مئة عام وتركيا خاضعة له فما الذي حرك تركيا الآن؟ إن المتدبر لمجريات الأمور يتبين له أن هذه الأزمة وراءها عاملان: داخلي بسبب ظروف تركيا الاقتصادية، وخارجي وراءه الولايات المتحدة الأمريكية:

-1 العامل الداخلي:

أ- تركيا بلد مستهلك للطاقة وغير منتج لها، وحديثاً وصل إنتاجها من النفط إلى 53 ألف برميل يومياً (وكالة الأناضول 25/7/2020م)، وهو رقم صغير للغاية قياساً باستهلاكها مليون برميل نفط يومياً (العربي الجديد، 22/4/2020م). وتنتج حوالي 475 مليون متر مكعب من الغاز وتستورد أكثر من 45 مليار متر مكعب منه (الجزيرة نت، 31/8/2020م). وهكذا فإن تركيا تقف أمام فاتورة باهظة

للنفط والغاز اللذين تستوردهما والتي بلغت 41 مليار دولار سنة 2019 انخفاضاً من 43 ملياراً لسنة 2018 بسبب الانخفاض النسبي لسعر الطاقة عالمياً (صحيفة ديلي صباح التركية، 27/2/2020م). وهذا عامل يرهق الاقتصاد التركي بشكل كبير.

ب- ولأن تركيا تقع بين الدول المنتجة للنفط في المنطقة العربية وإيران وأذربيجان وبين الدول المستهلكة له، أي الدول الأوروبية، فقد بنت الكثير من استراتيجياتها للطاقة على أساس كونها «دولة الممر»، وصار ميناء جيهان التركي ميناء تصدير النفط الأذري وأقيمت فيها وعبرها شبكة من الأنابيب ليس آخرها خط السيل التركي لنقل الغاز الروسي إلى غرب تركيا ومنها إلى أوروبا والذي جرى افتتاحه في 8/1/2020م. وعلى الرغم من الرسوم التي تجنيها تركيا كونها دولة ممر للطاقة إلا أن فاتورة النفط والغاز لا تزال باهظة التكاليف لاقتصادها.

ج- منذ سنة 2009 أخذ كيان يهود وشركات دولية تصدر إعلانات جديدة عن اكتشاف كميات خيالية من الغاز شرقي المتوسط، ففي حقل تامار 80 كلم غربي مدينة حيفا تم اكتشاف 9 تريليون قدم مكعبة من الغاز القابل للاستخراج، ثم بعد شهور عدة اكتشف حقل داليت غربي وسط فلسطين المحتلة بمقدار 500 مليار قدم مكعبة، وفي عام 2010 تم اكتشاف كميات فاقت الخيال في حقل جوناثان غربي فلسطين بمقدار 16 تريليون قدم مكعبة، وقالت صحيفة فورين بوليسي الأمريكية وقتها «وهو أكبر اكتشاف للغاز الطبيعي على مستوى العالم منذ عقد من السنين».

د- ولذلك فإن تركيا قد بادرت بحجز وشراء سفينة تنقيب حديثة وكبيرة من كوريا الجنوبية هي سفينة «الفاتح» لتبحر للمرة الأولى سنة 2011 وتبدأ بالتنقيب عن النفط والغاز. ومن بعدها بدأت سلسلة من الأزمات بينها وبين قبرص واليونان على ادعاء أن تركيا تنقب في المناطق البحرية الخالصة لقبرص، وكانت تركيا تتذرع بالقبارصة الأتراك وحقوقهم. لكن في الشهور الأخيرة زادت تركيا من وتيرة أعمال التنقيب بعد شرائها سفينة تنقيب أخرى (حفر بحري) من بريطانيا ليصبح لديها أسطول معقول من سفن الحفر البحري والمسح الجيولوجي وقادر على البحث والتنقيب في آن واحد في البحر الأسود وغربي شواطئ تركيا وجنوب قبرص في شرقي المتوسط.

هـ- وهكذا فإن تركيا كانت بحاجة لإصلاح وضعها الاقتصادي عن طريق استكشاف النفط والغاز... ولعل مما يجب ذكره أيضاً أن الاقتصاد التركي يتعرض لضربات كبيرة ظهرت أوجاعها في هبوط مستمر للعملة التركية «الليرة» ما دفع بالرئيس أردوغان لزيادة وتيرة التنقيب عن الغاز على أمل أن يجد بريق أمل لهذا الاقتصاد يستطيع به أن يحافظ على شعبيته المتهاوية على أثر هبوط الليرة وتمرد قيادات من حزبه عليه وتشكيلها لأحزاب معارضة تأكل من شعبية أردوغان، لذلك كانت أعمال التنقيب التركية شاملة للبحر الأسود وليست مقتصرة على المناطق المتنازع عليها مع اليونان في المتوسط.

2- العامل الخارجي:

أ- إن الولايات المتحدة تدعم إطلاق المساعي التركية هذه، وذلك من زاويتين: الأولى محلية ومفادها أن رجلها في تركيا «أردوغان» سيكون في وضع أفضل إن تمكن من إزالة كوابح الاقتصاد وزاد من شعبيته وأعادها إلى مستويات عالية كما كانت عليه قبل 2014، وهذا يسهل عليه تنفيذ السياسات الأمريكية كما في تدخله في ليبيا حيث يمكنه الإنفاق على تدخلاته الإقليمية لصالح أمريكا، وأما الثانية، فإن أمريكا في الوقت الذي لا تريد فيه لأوروبا أن تكون تحت التأثير السياسي للغاز الروسي فإنها لا تريد لها الاستقلال في مسألة الغاز، فاليونان وقبرص وهما عضوان في الاتحاد الأوروبي وخطوط الأنابيب منهما إلى أوروبا، كل ذلك لا يروق لأمريكا، لذلك فإنها تدعم تهديد الاستقلال الأوروبي في مسألة الغاز عبر تركيا. بمعنى أن الرئيس التركي أردوغان يقوم بتهديد اليونان والتنقيب فيما تعتبره مناطقها البحرية الخالصة ودون اتفاق معها بدعم أمريكي خفي، لذلك شاركت سفن عسكرية أمريكية في المناورات العسكرية التركية، فقد أعلنت وزارة الدفاع التركية عن مشاركة المدمرة الأمريكية «يو إس إس واشنطن» في تلك المناورات (صحيفة تركيا الآن، 26/8/2020م)، كل ذلك رغم الحرج الأمريكي الشديد من مناصرة دولة داخل حلفها الناتو ضد دولة أوروبية هي الأخرى داخل الناتو، وكان ذلك مقابل مشاركة فرنسا، وهي الأخرى من دول الناتو، في المناورات العسكرية اليونانية، تلك المناورات وبعض الحشود العسكرية ونبرة التحدي... كل ذلك أوجد وضعاً خطيراً شرقي المتوسط هدد باندلاع مواجهات عسكرية بين دول الناتو، أي بين تركيا المدعومة من أمريكا من وراء ستار وبين اليونان المدعومة علناً من فرنسا، لولا ضبط هذا الأمر لاحقاً.

ب- ومن زاوية أخرى فإن سماح أمريكا بحدوث نزاع كبير كاد أن يتطور إلى أعمال عسكرية بين دولتين عضوين في حلف الناتو الذي تتزعمه دون أن تلقي بثقلها الكبير لحل الأزمة، يدل على انشغالها بمشاكلها الداخلية مثل فيروس كورونا وموضوع الانتخابات... وأنها توكل حالياً هذه الأعمال تجاه أوروبا وخاصة اليونان إلى أردوغان مع دعمها له بأساليب تراعي الحرج الأمريكي كون تركيا واليونان عضوين في الحلف الأطلسي الذي تتزعمه أمريكا، ولذلك تشارك أمريكا تركيا في المناورات العسكرية كدعم لها في هذه الظروف، هذا من جانب، ومن جانب آخر يقوم بومبيو بزيارة خاطفة لقبرص اليونانية، وتنشر آر تي (ودعا بومبيو تركيا إلى سحب قواتها من شرق المتوسط، حيث تنشط سفينة استكشافية تركية مدعومة بفرقاطات عسكرية. آر تي، 13/9/2020م). بمعنى أن أمريكا الداعمة لتركيا قد وجدت نفسها أمام حرج كبير من حلفائها الأوروبيين فاضطرت للطلب من الرئيس التركي أردوغان سحب سفينة التنقيب وهو ما كان، ثم التوجه للحوار والمفاوضات مع اليونان، وذلك لأن اليونان اشترطت للحوار سحب سفينة التنقيب التركية.

ثالثاً: مواقف الدول الأخرى:

-1 إن موقف فرنسا كان هو الموقف الأوروبي الأقوى، فقد أعلنت منذ اللحظة الأولى وقوفها إلى جانب اليونان، وتحركت منفردة وقال رئيسها ماكرون («قررت تعزيز الوجود العسكري الفرنسي مؤقتا في شرق المتوسط في الأيام المقبلة بالتعاون مع الشركاء الأوروبيين، بما في ذلك اليونان». وكالة الأناضول التركية، 13/8/2020م)، وقامت بمناورات بحرية مشتركة مع اليونان بمشاركة طائرات رافال التي نشرتها في قبرص، ثم قامت بمناورات أخرى في 26/8/2020م أشركت معها إيطاليا بالإضافة إلى اليونان وقبرص «الرومية»، كل ذلك على الرغم من أن لا نفوذ لها في المنطقة! وكل ذلك يدل على أنها تحاول أن تبني لها نفوذاً معتبراً من جديد، فقيامها بمناورات عسكرية مع اليونان في وقت تقوم فيه أمريكا بالمشاركة في مناورات مع تركيا فيه تحدٍ مبطن لأمريكا، وإشراكها لإيطاليا معها يدل على أنها تجند الدول الأوروبية معها ضد تركيا، وكذلك الاجتماع الذي عقدته لبعض الدول الأوروبية المتوسطية (إيطاليا ومالطا وإسبانيا بالإضافة إلى اليونان وقبرص الرومية)، وضغطها داخل الاتحاد الأوروبي والناتو لاتخاذ مواقف صارمة ضد تركيا، (وقال الرئيس الفرنسي: «نحن كأوروبيين علينا أن نكون واضحين وحازمين مع حكومة الرئيس أردوغان التي تقوم اليوم بتصرفات غير مقبولة»... ورأى أن «تركيا لم تعد شريكة في هذه المنطقة». فرانس24، 10/9/2020م). وكذلك (قال وزير خارجية فرنسا، جان إيف لو دريان، إن اجتماع المجلس الأوروبي المقبل مخصص لمعاقبة تركيا. وأشار إلى أن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، يواصل التصعيد مع اليونان للتغطية على وضع بلاده الاقتصادي الصعب. إندبندنت عربي، 7/9/2020م).

وعلى الرغم من جرأة الموقف الفرنسي المناهض لتركيا ومحاولتها كسر عظم الرئيس التركي، وعلى الرغم من أن الرئيس التركي أردوغان ليس بـ«الفاتح» أو «القانوني» اللذين يسمي سفنه بأسمائهما وأنه لم يلقن فرنسا درساً في المتوسط ولم يغرق لها سفينة على الأقل نكالاً لآلاف الأميال التي قطعتها سفنها وطائراتها لكسر عظمه في فناء منزله... على الرغم من كل ذلك إلا أن السياسات الفرنسية تبقى ارتجالية وتفتقد إلى العمق، فقد سارعت مالطا للتنصل من حلفها مع فرنسا فقال وزير خارجية مالطا إيفاريست بارتولو خلال مؤتمر صحفي عقده مع نظيره التركي مولود تشاووش أوغلو (إنه يتعين على الاتحاد الأوروبي النظر إلى علاقاته مع تركيا من منظور استراتيجي. وأضاف بارتولو: «أعتقد أن الوقت قد حان ليتعامل الاتحاد الأوروبي بجدية مع تركيا، خصوصا في التجارة، وحقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب». وكالة الأناضول التركية، 12/9/2020م).

-2 وأما بريطانيا فلم تعلق على توتر شرق المتوسط ما زاد من مخاوف فرنسا، بل إن فرنسا ومنذ «بريكست» قد أخذت تنظر بريبة للدور البريطاني، فتراها أحياناً تناوئها كما في الجزائر. وإذا كانت أسواق المال الهائلة في لندن تعطي بريطانيا مكانة في أسواق النفط والغاز خاصة في التسعير نظراً لارتباطها بخام برنت وما يتبعه من تسعيرات لباقي أنواع النفط، بل وللغاز الطبيعي أيضاً، فإن فرنسا وهي ترى بريطانيا تخرج من الاتحاد الأوروبي تبحث لنفسها عن مكانة في هذا القطاع فائق الحيوية دولياً، لذلك رأت أن ترسخ لنفسها قدماً في اليونان لعل ذلك يعينها أن تكون فاعلاً لا مستهلكاً فقط في مسائل الطاقة.

وفي المقابل فإن بريطانيا وهي تنظر إلى ما يشبه السياسة العقابية للاتحاد الأوروبي ضدها بسبب خروجها من الاتحاد الأوروبي فإنها تشق طريقها وترسم سياستها لنفسها، ولعلها تخوفت من الارتفاع المفاجئ للتوتر شرقي المتوسط، لذلك لم تتخذ مواقف معادية لتركيا، فاليونان لا تساوي لبريطانيا شيئاً قياساً بمصالحها التركية، ولا يركب موجة اليونان إلا متعصب أعمى كفرنسا! وهي قياساً

بريطانيا وألمانيا فاقدة لأي بصيرة ما يجعلها تعود بخفي حنين بعد الأعمال السياسية الشاقة التي تقوم بها، لكل ذلك هاجمه الرئيس التركي بقوة، فقال: («سيد ماكرون سيكون لديك المزيد من المشاكل معي شخصيا». وأضاف: «إنك لا تمتلك معلومات تاريخية وتجهل حتى تاريخ فرنسا، فدعك من الانشغال بتركيا وشعبها»... القدس العربي، 12/9/2020م).

-3 وأما ألمانيا فإنها هي الأخرى لم تنزلق خلف الموقف الفرنسي المعادي لتركيا، وعرضت الوساطة فيما فسره البعض على أنها تلعب دوراً كان يجب على واشنطن أن تلعبه، وظلت تنأى بنفسها عن الموقف الفرنسي وتتوسط وتدعو للحوار، وكان أبلغ مواقفها ضد تركيا ما صرح به وزير الخارجية الألماني هايكو ماس خلال زيارة لأثينا («بخصوص التنقيب التركي في شرق المتوسط، لدينا موقف واضح جدا... يجب احترام القانون الدولي. لذا فإن إحراز تقدم في علاقات الاتحاد الأوروبي بتركيا سيكون ممكنا فقط إذا أوقفت أنقرة الاستفزازات في شرق المتوسط». وتابع أنّ التنقيب التركيّ قبالة سواحل قبرص يجب أن يتوقف. فرانس24، 22/7/2020م).

-4 وأما روسيا، فقد عرضت أن تستخدم علاقاتها الحسنة مع تركيا للتوسط بين الطرفين، إلا أنها كعادتها عاجزة عن القيام بأي تحرك ذاتي، وإن كانت أعلنت عن مناورات عسكرية شرقي المتوسط رداً على المناورات الفرنسية، وربما أنها تريد التذكير بنفسها، (من المقرر أن تبدأ روسيا مناورات بحرية عسكرية بالذخيرة الحية في البحر المتوسط الثلاثاء المقبل، وتمتد حتى 22 سبتمبر، وأخرى من 17 إلى 25 سبتمبر الحالي، وفق ما نقلته وكالة بلومبيرغ نقلاً عن البحرية التركية. وقال المتحدث باسم البحرية الروسية إيجور ديجالو، «لدينا علاقات اقتصادية ودفاعية قوية مع تركيا، لكن سياستنا هي تجنب دعم أي من الجانبين». وتأتي المناورات الروسية عقب تدريبات عسكرية أخرى نفذتها فرنسا بالمنطقة، حيث قامت بنشر طائرات عسكرية وسفينة حربية لدعم اليونان وقبرص في النزاع. إندبندنت عربي، 7/9/2020م). أي أن الموقف الروسي يبقى هامشياً بانتظار الإشارة من وراء المحيط، لكنه يذكر بقوته.

رابعاً: لكل ذلك فإن الأزمة التركية اليونانية إن طالت فمن شأنها أن تحدث شرخاً عميقاً في العلاقات الدولية، فمن ناحية العلاقات على جانب الأطلسي فإن الدول الأوروبية تريد أن ترى مكانتها في عالم تنسحب أمريكا من قيادته باتجاه تركيزها على الصين ومشاكلها الداخلية المتنامية، فهذه الدول قد صارت تبحث عن دور بمعزل عن أمريكا، وأمريكا في ظل إدارة ترامب لا تتراجع عن تهديد المصالح الأوروبية باستخدام غيرها كما في أدوار روسيا وتركيا في ليبيا اليوم، والدول الأوروبية تتخوف بقوة من أن تجر أزمة شرق المتوسط إلى ضمور أحلامها بمصدر آمن للغاز الطبيعي إذا ما سيطرت تركيا على جزء كبير منه، ولأن تركيا مدعومة من خلف الكواليس من واشنطن فإن السياسة الفرنسية شرقي المتوسط تحاول رفض الأدوار التي ترسم في واشنطن لتركيا وكذلك لروسيا. وهذا الخلاف عبر الأطلسي لا يقل عن خلاف آخر داخل أوروبا نفسها، فإن الموقف الألماني هو ما حرم فرنسا من دفع أوروبا لمعاقبة تركيا، أي لم تنجح بإيجاد توافق داخل الاتحاد الأوروبي ضد تركيا فذهبت وجمعت دول أوروبا المتوسطية! إن ألمانيا تفكر كثيراً في مصالحها، بل وتاريخها مع تركيا، فقد حاربت ألمانيا والدولة العثمانية جنباً إلى جنب ضد الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، والعلاقات الألمانية ظلت قوية مع تركيا لا يشوبها إلا (تشويشات) الرئيس أردوغان المدفوعة بالسياسات الأمريكية في كثير من الأحيان... هذا بالإضافة إلى الجالية التركية الكبيرة في ألمانيا.

خامساً: أما هل انتهت الأزمة أم لا فإن تركيا قد أعلنت عن اكتشاف مهم للغاز في البحر الأسود بمقدار 320 مليار متر مكعب، وهذا يدفعها للمزيد من التنقيب في البحر الأسود وشرقي المتوسط، فجهود تركيا لتخفيف أعبائها الاقتصادية متواصلة، والدعم الأمريكي لها متواصل لمضايقة أوروبا والضغط عليها وخاصة على فرنسا حتى لا تسير بعيداً في معاكسة السياسة الأمريكية في المنطقة والتشويش عليها.

لكن المؤلم حقاً أن البلاد الإسلامية خلال السنوات المئة الأخيرة بعد زوال الخلافة، دولة الإسلام الحقة ومبعث عز المسلمين، أصبحت هذه البلاد في ذيل الأمم، يتلاعب الكفار المستعمرون بمصائرها بأدواتهم من الحكام في بلاد المسلمين!! ومع ذلك فإن بزوغ الفجر يولد بعد ظلمة الليل خاصة وأن حزب التحرير يعمل في جنباتها لإعادتها بإذن الله كما كانت مكللة بالعز والنصر والنور، [إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ

محو آثار لوزان

م. حسام الدين مصطفى

الخبر:

قالت تركيا الاثنين إن اليونان ليس لها حق في معارضة أعمال التنقيب التركية، التي تبعد 15 كيلومترا عن شواطئها في شرق البحر المتوسط، وعلى جرفه القاري... وتبادلت اليونان وتركيا انتقادات لاذعة مرة أخرى الاثنين بشأن الحقوق البحرية لكل منهما.

وقالت وزارة الخارجية التركية في بيان إن أعمال السفينة عروج ريس التابعة لها تقع على بعد 15 كيلومترا من تركيا، و425 كيلومترا من اليونان، وإن مدى تلك الأعمال يقع "بالكامل داخل الجرف القاري التركي".

وأضاف البيان: "من غير المقبول أن تكون هناك معارضة لنا، ونحن دولة تتمتع بأطول خط ساحلي إلى شرق البحر المتوسط، وتعمل على بعد 15 كيلومترا من شاطئها الرئيسي".

التعليق:

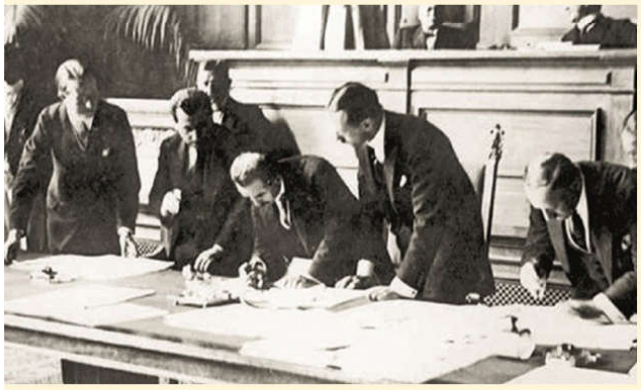

اتفاقية لوزان التي وقعها مجرم العصر مصطفى كمال في 1923/7/23 هي التي حصرت تركيا في بحر إيجة، فأصبحت الجزر داخل بحر إيجة كلها أو جلها لليونان.

وقد وردت في الاتفاقية أمور مذهلة وافق عليها مصطفى كمال وممثلوه ومنها ما جاء في المادة 12 حيث أصبحت جزر بحر إيجة كلها أو جلها تابعة لليونان مع أن منها ما يبعد عن البر اليوناني نحو 600 كم فيما هي تقابل البر التركي على مسافة كيلومترين في بعض الأحيان كما في حالة جزيرة ميس التي تتبع اليونان ويسمونها كاستيلو روز قبالة مدينة كاش بولاية أنطالية، وهذه المعاهدة هي ما تعطي اليونان (الشرعية) بمطالبة تركيا بعدم التنقيب قبالة السواحل التركية لأنها حق خالص لليونان بموجب اتفاقية لوزان! ثم المادة 15 بأن تتنازل تركيا لصالح إيطاليا عن جميع الحقوق والملكية على الجزر التالية: ستامباليا (أستراباليا)، رودس (رودوس)، كالكي (خاركي)... إلخ، وكذلك المادة 20 التي تقر تركيا بموجبها ضم قبرص إلى الحكومة البريطانية الذي أعلنته بريطانيا في تشرين الثاني/نوفمبر 1914م. وأيضاً ما جاء في المادة 23 الذي ينص على أن الأطراف (السامية) المتعاقدة اتفقت على الاعتراف بمبدأ حرية المرور والملاحة وإعلانهما، عن طريق البحر والجو، في وقت السلم كما في زمن الحرب، في مضيق الدردنيل وبحر مرمرة والبوسفور! وهكذا أصبحت تركيا، ذاتُ أطول شاطئ شرق البحر المتوسط، فاقدةً حرية الحركة حول الجزر الموجودة في هذه البحار، وهي التي تذكّرها أردوغان اليوم باسم (وطنه "الأزرق" المسلوب).

كان الأجدر بأردوغان بدل أن يدغدغ مشاعر الشعب التركي بتسمية سفن التنقيب بأسماء قادة العثمانيين العظام، كان الأجدر به أن يعلن للملأ تبرؤه من صفقة مصطفى كمال الخيانية والتي كان من شروطها أيضا إلغاء الخلافة وعلمنة الدولة. وكان الأجدر بأردوغان أن يعمل على إلغاء هذه الاتفاقية وآثارها الخطيرة فيتحرك بدافع الغيرة على الإسلام ويعيد الحق إلى نصابه بإعادة حكم الإسلام لتركيا كاملا غير منقوص بدل التباكي تحت صورة مصطفى كمال.

لو فعل ذلك فسيجد كل المسلمين في تركيا معه بل كل الأمة، وسيعود البحر المتوسط كله "بحيرة إسلامية" بعد أن يطرد كل نفوذ للغرب منه، بدل أن تكون حركاته مجرد "مضايقات لأوروبا" ودورانا في فلك أمريكا خدمة لمصالحها... ولكن أنى له ذلك.

إن محو لوزان ومخلفاتها هو المطلوب الآن، وما دون ذلك لعب ومضيعة للوقت فوق كونه تلاعباً بمشاعر المسلمين ولو ارتبط ذلك بمصالح آنية متوقعة مثل تخفيض فاتورة الطاقة في تركيا.

ختم أمير حزب التحرير العالم الجليل عطاء بن خليل حفظه الله جوابا لسؤال حول صراع تركيا واليونان في شرق المتوسط قائلا: "لكن المؤلم حقاً أن البلاد الإسلامية خلال السنوات المئة الأخيرة بعد زوال الخلافة، دولة الإسلام الحقة ومبعث عز المسلمين، أصبحت هذه البلاد في ذيل الأمم، يتلاعب الكفار المستعمرون بمصائرها بأدواتهم من الحكام في بلاد المسلمين!! ومع ذلك فإن بزوغ الفجر يولد بعد ظلمة الليل خاصة وأن حزب التحرير يعمل في جنباتها لإعادتها بإذن الله كما كانت مكللة بالعز والنصر والنور، [إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ * وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ]".

أردوغان ينسق مع بوتين للحل السياسي في أذربيجان

ذكر موقع الرئاسة الروسية أن الرئيس الروسي بوتين تلقى اتصالا هاتفيا مساء يوم 14/10/2020 من نظيره التركي أردوغان بحث الطرفان خلاله تطورات النزاع في إقليم قرا باغ. وأشار بيان الرئاسة إلى أن «الرئيسين دعيا إلى تفعيل العملية السياسية بما في ذلك على أساس مخرجات مجموعة مينسك المنبثقة عن منظمة الأمن والتعاون الأوروبي»، وذكر البيان أن بوتين أعرب عن «قلقه الشديد حيال مشاركة مسلحين من الشرق الأوسط في القتال.. وتمت الإشارة إلى الضرورة الملحة لحشد الجهود من أجل وقف عاجل لإراقة الدماء والانتقال إلى حل مشكلة قرا باغ سلميا»، وذكر البيان أن «الرئيسين تبادلا الآراء حول الملفين السوري والليبي مع الإشارة إلى الطابع الفعال للتنسيق بين روسيا وتركيا على هذين المسارين بما يسهم في إعادة الوضع إلى استقراره والتقدم على الصعيد السياسي الدبلوماسي». وهذا مؤشر على أن تدخل أردوغان في أذربيجان هو لحساب أمريكا بالقيام بممارسة الضغوطات عليها لتقديم تنازلات تحت مسمى حل سياسي لمشكلة قرا باغ كما حصل في سوريا وليبيا.

وقد أشار أمير حزب التحرير في جواب سؤال صادر يوم 5/10/2020م إلى ذلك قائلا: «فهذا الاهتمام التركي لا يبشر بخير، فكلما تدخلت تركيا أردوغان في قضية يكون ذلك على حساب أهلها ولصالح أمريكا كما حصل في سوريا، إذ مارست تركيا ضغوطاتها على الفصائل المسلحة حتى تقبل باتفاقية خفض التصعيد ووقف إطلاق النار والذي لم يلتزم بها النظام السوري ولا من يدعمه مباشرة من النظام الإيراني وأشياعها وروسيا حتى أخرجت هذه الفصائل منها وسُلمت للنظام، وكذلك ما حصل في ليبيا إذ قدمت الدعم لحكومة السراج حتى إذا تقدمت قوات السراج نحو سرت والجفرة فقامت تركيا وأوقفت الدعم وطالبت السراج بوقف إطلاق نار دائم والتفاوض مع الطرف الآخر طرف حفتر الذي تعتبره تركيا غير شرعي! فلا يستبعد أن يكون الدعم التركي لممارسة الضغوطات على أذربيجان لتليين موقفها، وهذا ما تشير إليه تصريحات المسؤولين الأتراك، حيث إنه لم يتم كسر الجمود في المفاوضات التي تقودها مجموعة مينسك وخاصة أمريكا، حتى تقدم أذربيجان تنازلات في موضوع قرا باغ، بينما تكرر تعهدها باستعادة قرا باغ بالقوة من المحتلين».

قطر تؤمن احتياطي غاز كبيراً لبريطانيا مدة 25 عاما

قالت شركة قطر للبترول يوم 13/10/2020 إنها وقعت مع شركة «ناشونال غريد غرين» البريطانية اتفاقية لتخزين 7,2 ملايين طن من الغاز المسال سنويا في بريطانيا لمدة 25 عاما بدءا من عام 2025. وإنه بموجب الاتفاقية ستتمكن شركة تابعة لقطر للبترول من استغلال السعة التخزينية لمحطة «آيل أوف غرين» لاستقبال الغاز الطبيعي المسال في مقاطعة كينت البريطانية.

ووقع الاتفاقية وزير الدولة لشؤون الطاقة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطر للبترول سعد بن شريدة الكعبي والمدير العام لشركة ناشيونال غريد غرين للمشاريع جون باتروووث. وقال الوزير القطري: «ستعزز الاتفاقية موقعنا في زيادة الفرص لتوريد إمدادات غاز آمنة ومرنة وموثوقة لجميع المستهلكين في بريطانيا» بينما قال مدير الشركة البريطانية باتروووث «تلعب واردات الغاز الطبيعي المسال دورا مهما في ضمان حصول بريطانيا على الغاز الذي تحتاجه في أي وقت. وستضمن الاتفاقية استمرار شركة غرين للغاز الطبيعي المسال بتزويد بريطانيا بإمدادات غاز مرنة وموثوق بها» (الأناضول 13/10/2020)

إن قطر تثبت ولاءها للاستعمار البريطاني الذي يقوم بنهب ثروات البلاد بصورة تبدو تجارية، فتدعم اقتصاد بريطانيا التي توليها بتخزين الغاز فيها، وسوف تحصل بريطانيا على احتياطي غاز مدة 25 عاما كما ذكر مدير شركة الغاز البريطانية، وفوق ذلك سوف تتقاضى أجورا عالية من قطر على نقله وتخزينه، وستدفع قطر أيضا أموالا طائلة لشركات التأمين البريطانية على الغاز. وهكذا تذهب ثروات الأمة هدرا لصالح المستعمرين.

مذكرات بريد كلينتون تكشف جوانب من الصراع في المنطقة

نشرت صحيفة سبق الإلكترونية السعودية يوم 12/10/2020 ما كشف من أسرار بريد وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون التي كشف عنها مؤخرا أن أمريكا عارضت تدخل السعودية في البحرين عام 2011 لحفظ أمن النظام عندما اندلعت الأحداث ضده. فقد ورد في إفادة السفير السعودي في واشنطن آنذاك عادل الجبير أن الوزيرة الأمريكية طلبت توضيحات بشأن دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين فأجابها السفير بأن القوات أصبحت بالفعل فوق الجسر الرابط بين السعودية والبحرين. وورد في البريد الإلكتروني للوزيرة الأمريكية بأن وزير خارجية الإمارت قد أكد لكلينتون بأن الأمر شأن خليجي داخلي. وهذا يشير إلى أن أمريكا عارضت تدخل السعودية عبد الله عميل الإنجليز في البحرين لحماية النفوذ الإنجليزي فيها بعدما بدأت الأطراف التابعة لإيران بحرف الانتفاضة ولتصب في حساب أمريكا التي تسعى لبسط نفوذها السياسي في البحرين عميلة الإنجليز.

وقد أعلن ترامب على حسابه في موقع تويتر قائلا: «لقد أذنت برفع السرية تماما عن جميع الوثائق المتعلقة بأكبر جريمة سياسة في التاريخ الأمريكي خدعة روسيا. وبالمثل فضيحة البريد الإلكتروني الخاص بهيلاري كلينتون. لا تنقيح».

ونشرت الخارجية الأمريكية رسالة إلكترونية للوزيرة كلينتون دافعت فيها عن صفقة أسلحة للسعودية بقيمة 60 مليار دولار. وقد طرح أعضاء في الكونغرس سؤالا يتضمن شكوكا حول سياسة السعودية في المنطقة ويضربون مثالا حول طبيعة المشاركة السعودية في عملية السلام بين كيان يهود والسلطة الفلسطينية وينوهون إلى أن ذلك يأتي في ضوء عدم اتخاذ السعودية خطوات نحو تطبيع علاقاتها مع كيان يهود أو عبر زيادة دعمها المالي للسلطة الفلسطينية. فكان رد الخارجية: «بشأن مخاوفكم حول الدعم السعودي للسياسات الأمريكية على الصعيد الإقليمي فعملية السلام في الشرق الأوسط، من أبرز القضايا التي ننسق فيها عن قرب مع السعودية سرا وعلنا» (سي إن إن الأمريكية 11/10/2020) مما يدل على أن أمريكا ماضية من قبل في جعل حكام المنطقة يعترفون بكيان يهود المغتصب لفلسطين وأن السعودية تسير منذ أمد نحو التطبيع.

ومن الرسائل ما يتعلق بالمرأة اليمنية «توكل كرمان أنها قابلت هيلاري كلينتون في كانون الثاني/يناير قبل بدء الثورة بقليل ومنظمتها صحفيات بلا قيود تستلم تمويلا من الحكومة الأمريكية»، وذكرت كرمان أن «السفارة الأمريكية رتبت هذا اللقاء». فمن أجل عمالة هذه المرأة لأمريكا ولتبنيها أفكار الغرب الديمقراطية والعلمانية أعطيت جائزة نوبل للسلام!

وأظهرت وثيقة أمريكية مسربة من بريد كلينتون أن الرئيس الفرنسي ساركوزي أمر بالتدخل في ليبيا من أجل الحفاظ على نفوذ بلاده في المنطقة وأظهرت الوثيقة التي تحمل تاريخ 2 نيسان 2011 أن «من حرك فرنسا للتدخل من أجل الإطاحة بالقذافي هو ما كان لدى الرجل من أطنان من الذهب بالإضافة إلى المخزون الليبي الكبير من النفط، وكان لديه 147 طنا من الذهب وكمية مماثلة من الفضة. وكان يعتزم استخدام هذه الكمية من الذهب والفضة في إنشاء عملة أفريقية تستند إلى الدينار الليبي على أن تكون هذه العملة الرئيسية في الدول الناطقة بالفرنسية». فالقذافي كان يوالي بريطانيا ويعمل لحسابها وتعزيز نفوذها في أفريقيا وقد أزعج ذلك فرنسا كما أزعج أمريكا. وقد استغلت فرنسا وأمريكا الثورة الشعبية العفوية ضد القذافي لمنع تحرر ليبيا من الاستعمار ولبسط النفوذ ونهب ثروات البلد، فقامت بريطانيا وتدخلت لتحمي نفوذها هناك وما زالت الحرب مستعرة بين هؤلاء المستعمرين بواسطة أدواتهم المحلية من العملاء في طرف حفتر وطرف السراج.

صحيفة فرنسية تكشف حقد الفرنسيين على الإسلام وتورطهم في مالي

نقلت صفحة الجزيرة يوم 12/10/2020 عن صحيفة لوفيغارو الفرنسية عن وضع فرنسا في غرب أفريقيا وعن وضع الرهينة الفرنسية التي أطلق سراحها. فقالت «إن الرئيس إيمانويل ماكرون لم يعلق كما كان متوقعا إثر عودة الرهينة صوفي بترونين التي أعلنت إسلامها وغيرت اسمها إلى مريم بعد أن احتجزت لأكثر من 3 سنوات و9 أشهر في دولة مالي، حيث انسحب بعد وصولها مطار فيلا كوبلاي في ضواحي باريس».

وفي تحليل بقلم إيف تريار قالت الصحيفة «إن هذا الإفراج كان يفترض أن يكون مناسبة سارة يفرح به ماكرون كما كان يفعل دائما بمثل هذه المناسبات خاصة بعد 7 سنوات من انخراط الجيش في عملية تساءل كثيرون عن ضرورة مواصلتها بعد أن أودت بحياة 50 من الجنود في مواجهة سديم جهادي بعيد المنال وعلى أرض تعادل مساحتها مساحة أوروبا» وقال الكاتب: «إن فرنسا و5 آلاف عنصر من قوة برخان عالقون في حرب لا نهاية لها، معظم عملياتها خطف وهجمات قاتلة ومحاولات اغتيال» مشيرا إلى أن «الخروج منها يبدو مهمة مستحيلة».

وتساءل الصحفي: «هل شخصية بترونين هي التي أحرجت رئيس الجمهورية؟ خاصة أن هذه المرأة البالغة 75 عاما استقبلت في باريس بسيل من الإهانات على مواقع التواصل ولم تلق أي نوع من التعاطف على إثر تصريحها باعتناق الإسلام وبأنها عاشت خلال اعتقالها تجربة روحية إضافة إلى عزمها على العودة إلى مالي للعيش هناك» وذكر أن نظرتها للمجاهدين في مالي وتصورها للصراع في مالي يزعج بل يغيظ كثيرا من الفرنسيين.

وتساءل الكاتب في الصحيفة الفرنسية: «لماذا نستمر في دفع دماء جنودنا ثمنا لسماع مثل هذه التعليقات؟» وبين أنه فرنسي من الفرنسيين المتعصبين والحاقدين على الإسلام فأكد أن «هذه المرأة شغوفة بعملها الإنساني بقدر شغفها بأفريقيا، ولكن من الصعب متابعتها وهي تطلق على نفسها الآن مريم بعد أن دخلت الإسلام». وخلص الكاتب إلى أن «هذا الفصل الجديد لن يجعل مهمة ماكرون في منطقة الساحل أسهل ففي نظر العديد من الفرنسيين الثمن الذي يتوجب دفعه هناك ثقيل للغاية وغير مقدر، خاصة وأن الجهاديين ماضون في التجنيد وتحقيق مكاسب على الأرض في جميع أنحاء أفريقيا».

الديمقراطية التوافقية: مزيد من الأزمات والمشاكل (1)

المهندس ناصر وحان اللهبي- اليمن

ليس غريبًا أن تستحوذ فكرة الديمقراطية على كثير من أذهان المسلمين لأن عوامل الوقت والظروف والحال التي نعيشها اليوم مؤثرة إلى حد ما، ولغياب الإسلام عن الحكم في العالم، فلم تحكم به أي دولة في وقتنا الراهن، والرواج اليوم هي للبضاعة الفاسدة، وهي بضاعة الديمقراطية والعلمانية والرأسمالية، خاصة وأنه وجد لها أسواق ومروّجون ودعاة وبعض الزبائن المغشوشين، وفي ظل الفراغ الفكري والسياسي الذي تعاني منه أمة الإسلام، وفي ظل غياب دولة الإسلام، وفي ظل إنشاء الصراعات والنزاعات بين المسلمين من قبل أعداء الأمة من صليبيين وصهاينة ويتبعهم حكام بلاد المسلمين العملاء الخونة. ونتيجة لكل ذلك انتعشت الدعوة إلى الديمقراطية، وما أسمَوه (الديمقراطية التوافقية)، وخاصة في الدول والمجتمعات التي تخضع للاستعمار أو للاحتلال. إن فكرة (التوافق) لا توجد مثلًا في أمريكا وبريطانيا، ولا في الدول المتقدمة ماديًا عمومًا، ولا حتى في الدول المستقرّة؛ لأن تلك الدول تلتزم بالدستور والقانون الذي تبنّته، والناس يلتزمون بالنظام العام وفقًا للتشريعات التي يحكمون بها، ويحتكمون إليها، ويتحاكمون عليها، والتي تخالف عقيدتنا وقيمنا كمسلمين وبالتالي لا تصلح لنا. ففكرة (التوافق) توجد فقط في الدول التي لا تملك السيادة الكاملة على قراراتها، وفي الدول التي يوجد بداخلها تأثير استعماري واضح، أو دول محتلة بالفعل كالعراق وأفغانستان وما شاكلها، أو الدول التي تعاني من الصراعات والحروب بالوكالة عن الاستعمار وأذنابه كاليمن وليبيا وما شاكلها. وتوجد هذه الفكرة كذلك بشكل عام في الدول التي تسمّى بدول العالم الثالث التي يلاحظ فيها تمدد النفوذ الاستعماري كما يلاحظ فيها المصالح الكبيرة للدول الكبرى.

لابد لنا لكي نناقش هذه الفكرة من جميع جوانبها، ولكي نوفيها حقَّها، من أن نقول إن الديمقراطية هي (توافقية) بحد ذاتها؛ لأن منشأها هو فكر الإنسان، ولأن أساسها هو (فصل الدين عن الحياة) نتيجة لصراع الكنيسة مع روّاد الإصلاح الديني، وتعريفها هو (حكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه) وهي عقد اجتماعي بين فئات المجتمع، والسيادة فيها للشعب وليست للشرع، وأن إصدار الأحكام والتشريعات يكون بالأغلبية وليس بالصواب، والديمقراطية تحترم الأغلبية ولو كانت على باطل، وتقرُّ بالحريات التي أفسدت الأرض، وبالتالي إضافة لفظة (توافقية) هي من باب ذر الرماد في العيون، ومن باب المغالطة اللفظية؛ لأن الديمقراطية في أصلها تقوم على (التوافق)، وهي كغيرها من الألفاظ التي يتم رميُها في البيئة الإسلامية لكي يتوهَ المسلمون في المسمَّيات، وتحصل الملهاة عن المفاهيم الصحيحة كالدولة المدنية الحديثة، فقد أضافوا لفظة (حديثة) كلفظة (توافقية) بالرغم من أننا نحكم بالدولة المدنية منذ دخول النظام الجمهوري إلى اليمن، وسوف نتناول في بحث (الديمقراطية التوافقية) خمسة عناصر توضحها توضيحًا تامًا، وبالتالي يتأتّى لنا أن نحكم عليها حكمًا صحيحًا يطابق واقعها.

وهذه العناصر الخمسة هي: مرجعية التوافق، وموضوعه، وأطرافه، وغايته، ونتائجه.

-1 أما مرجعية فكرة التوافق، فإنها تستند إلى العديد من المرجعيات كالنظرة الوطنية أو القومية أو الطائفية أو السلالية أو العلمانية. وهذه الفئات والطوائف المختلفة المشارب، والمتباينة في الرؤى والأفكار والعمالة، والموجّهة بتوجيه الاستعمار، لا بد من أن تقرَّ بإقصاء الشريعة الإسلامية كأساس للتوافق، وأن تكون الديمقراطية هي المرجعية، وبالتالي عدم الإقرار بمرجعية واحدة للتوافق أو الحوار؛ ومن هنا قالوا: (لا مرجعية للحوار، ولا سقف له) والنتيجة هو الاختلاف والتباين، وبعدها الاقتتال والاحتراب. وما مؤتمر الحوار في اليمن والعراق وليبيا ولبنان وأفغانستان وغيرها إلا دليل بيِّن وواضح على ذلك. فأي توافق وصل إليه هؤلاء الأعداء؟، وأي مرجعية اعتمدوا عليها؟، وأي ديمقراطية تبنّوها؟. وإذا قالوا التوافق (الوطني) والوطن يتسع للجميع بوصفه الأساس أو المظلة الذي تستند إليه الفكرة وتستظل بظلها. فـ(الوطن) في هذه الحالة يعني الكيان المصنوع من الاستعمار بعد تغيير التاريخ والجغرافيا، ويعنون به أيضًا جميع التيارات الفكرية والسياسية الفاعلة والمعترف بها من قبل النظام التي يضمها ما يسمى بـ (الوطن) على ترابه. فالمرجعية في الحوار الوطني – كما يزعمون – تعترف بشتى الأفكار والتيارات الموجودة التي تعترف بالنظام السياسي القائم داخل حدود (الوطن) سواء أكانت صحيحة أم باطلة، عادية أم شاذة، تخالف الإسلام أم توافقه. وعلى سبيل المثال يُعترف في العراق بالصابئة وعبدة الشياطين والآشوريين في الحوار (الوطني)، بينما لا يُعترف بتيارات المقاومة الإسلامية. ويُعترف كذلك في كثير من البلدان الإسلامية بتيارات فكرية واضحة العمالة لأمريكا كتيارات الليبرالية الجديدة، بينما لا يُعترف بحزب التحرير لأن فكره الداعي إلى إقامة الخلافة يتعارض مع النظام السياسي الموجود، ومع الأفكار العلمانية. إذًا، فالتوافق لم يكن للشعب فيه ناقة ولا جمل، بل كان لتيارات عمل الغرب على إنعاشها ودعمها ومساندتها حتى تصل إلى الحكم لتحقيق مصالحه، وخاصة عندما يرعى التوافق والحوار ممثلين عن منظمة الصليب العالمي (الأمم المتحدة) والمرجعية هي القوانين الدولية التي تخالف عقيدتنا وأحكام ديننا العظيم.

إن هذه المرجعية لفكرة الحوار (الوطني) أو (التوافق الديمقراطي) تخالف تمامًا مرجعية الحوار أو الجدال في الإسلام، بل إنها تخالف اعتبار الإسلام الأساس الوحيد في مرجعية أي شيء، وهذا يناقض قوله تعالى:(فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩)، والذي يجعل أساس التحاور والتحاكم الوحيد الكتاب والسنة، وبالتالي فلا يجوز في الإسلام أن يُعترف بأي تيار فكري لا يستند إلى الكتاب والسنة بوصفه أساسًا ومرجعية ومرتكزًا ومقياسًا؛ ومن هنا كانت مرجعية فكرة (التوافق الديمقراطي) مرجعية باطلة شرعًا بالنسبة لنا كمسلمين؛ لأنها تستند إلى تعددية فكرية وعقائدية مخالفة لعقيدتنا الإسلامية، ولا تستند إلى الكتاب والسنة فقط. وإذا ما أضيف إلى ذلك أن الديمقراطية كمرجعية للحوار تقوم على تنازع الحاكمية على الأرض مع الله، أي من الحاكم على الأفعال والأشياء بالحل والحرمة، وبالجواز وعدم الجواز، وبالفعل والترك، هل هو الله أم الإنسان؟ فالله هو الحاكم وليس الإنسان. والله هو المشرع وليس الإنسان، قال تعالى: (أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ)، وقال تعالى: (أَفَحُكۡمَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ يَبۡغُونَۚ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكۡمٗا لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ٥٠) وقال جلَّ من قائل:(إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۚ أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ٤٠). بينما الديمقراطية تقول إن الإنسان هو المشرِّع، وهو الحاكم، وهو الذي يصدر التشريعات والقوانين بفصل الدين عن الحياة والدولة؛ لهذا لن يصلح حال المسلمين إلا بتحكيم الإسلام، وجعل العقيدة الإسلامية هي المرجعية الوحيدة للحكم على الأفعال والأشياء، وعلى الالتزام التام والكامل بالتطبيق والتشريع.

-2 وأما الموضوع الذي تقوم عليه فكرة (التوافق الديمقراطي) فإنه يتناقض مع العقيدة الإسلامية والأحكام الشرعية تناقضًا صريحًا؛ لأن الموضوع هو التشريع، وهذا التشريع أساسه في الديمقراطية هو (فصل الدين عن الحياة) ومنه (فصل الدين عن الدولة)؛ لأن الفئات والشرائح والطوائف الوطنية والقومية والعلمانية لا ترضى بالإسلام أساسًا للحكم، وما على التيارات الإسلامية إلا التنازل عن الإسلام وأحكامه، كما فعلت جماعات الإسلام المعتدل، أو الخروج عن الديمقراطية والتمسك بالإسلام؛ لهذا رأينا جماعات إسلامية دخلت أو أدخلت إلى الحوار (الوطني) أو (التوافق) وسارت ضمن تيار العلمانية، وتخلّت عن الإسلام كمرجعية وأساس للتوافق، وأصبحت جزءًا من الواقع الفاسد، بل أصبحت هي الواقع الفاسد. وأما التيارات الإسلامية النقية الصافية فرفضت الواقع الفاسد، ورفضت حاكمية الشعب، وتبنّت منهاجًا واضحًا وبيِّنًا من الإسلام، ودعت الأمة إليه. فموضوع التوافق الأساسي هو ما يهم الجماعات المتحاورة وهو (السلطة والثروة) وبالأخص نظام الحكم، ومن الحاكم؟ وما هي شروطه؟ وكيف يعيَّن حاكمًا؟ وفترة الحكم؟ وصلاحيات ومهام الحاكم؟ وهذا النزاع على منصب الحكم هو ما يهم المتحاورين؛ لذلك فالصراع بينها هو صراع على السلطة وحسب، وليس على المنهاج الصحيح الذي يحكم!!.

إن الواقع الذي تعيشه الأمة خير دليل على ذلك، فالتوافق أو الحوار الذي جرى في العراق أو اليمن أو لبنان – مثلًا- لم يستطع إخراج البلاد من مأزقها، فكم من حكومات ورؤساء حكومات لم يثبتوا إلا قليلًا ثم تغيَّروا، ودخلت البلدان تلك وغيرها في دوّامة الصراعات والاقتتال والاحتراب، سواء طمعًا في جاه وسلطان ومال، أم حرب بالوكالة عن المستعمرين وأذنابهم!!.

إن موضوع الحوار أو التوافق الديمقراطي متشعّب ومتعدّد ومختلف في ظل إعجاب كل ذي رأي برأيه؛ لهذا لن يُخرج الأمة مما تعانيه إلا تبني الإسلام عقيدة وشريعة، سياسة ودولة، حكمًا واقتصادًا، فمثلًا: مسألة تعيين حاكم، حدَّد الإسلام العلاقات بينه وبين الأمة في البيعة والطاعة والمحاسبة وحق طلب العزل والخروج بأحكام دقيقة، وعرَّف تلك المفاهيم تعريفًا دقيقًا مضبوطًا، وكذلك النظام الاقتصادي حدَّد الإسلام فيه التملك وأسبابه وأحكامه وأنواع الملكية (الخاصة والعامة وملكية الدولة) والتصرف في المال وكيفية توزيعه بنظم دقيق محكم، وكذلك النظام المالي ودواوين بيت المال، والنظام النقدي القائم على الذهب والفضة، وكل الأحكام والتشريعات في كل جوانب الحياة؛ وذلك مصداقًا لقوله تعالى: (ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا).

إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ

إبراهيم سلامه

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى اله وصحبه ومن ولاه

قال الله تبارك وتعالى: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا (48) النساء، الشرك بمعنى عبادة الأصنام والأوثان وما يماثلها لا تجده بين المسلمين والحمد لله، إلا أن هناك شرك قد غبي عليه عن علم أو جهل، أو استساغه وألفه وقلل من فُحشه وإثمه بعض المسلمين، او لُبس ودُلس عليهم بالركون إليه والرضا به، فلا ينتبهون لما فيه من معصية الله(وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا) وهو الحكم بغير ما أنزل الله على سيدنا محمد ﷺ بمعنى أن تشريع الأنظمة والقوانين الوضعية وإتباعها في تنظيم شؤون حياة المسلمين شرك بالله، وذنب ومعصية وكبيرة لا يغفرها الله تبارك وتعالى بقوله (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ) فمن يعظم شأن الأنظمة والقوانين الوضعية، ويتبعها أو يُصدرها وينفذها، وتنظيم شؤون الحياة في الحكم والسياسة والإقتصاد والقضاء والعدل والإنصاف وفي جميع مناحي الحياة، فإنه يعطي الإنسان حق التشريع – التحليل والتحريم –الذي هو حق الله تبارك وتعالى، روى أحمد والترمذي وابن جرير أن عدي بن حاتم الطائي، دخل على رسول الله ﷺ وهو يقرأ هذه الآية: (اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ)، فقال إنهم لم يعبدوهم، فقال رسول الله ﷺ: (بلى إنهم حرّموا عليهم الحلال وأحلّوا لهم الحرام فاتبعوهم فذلك عبادتهم إياهم)، بمعنى أن الأحبار والرهبان وضعوا أنظمة وقوانين من عند أنفسهم لحكم الناس وتنظيم شؤون حياتهم، بعيدا عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ فمن اتبعهم وانصاع لأمرهم ونهيهم فقد عبدهم، وهذا لا يجوز بحق المسلمين أن يتبعوا الشرائع والأنظمة والقوانين الوضعية، فمن يتبعها أو يشرعها فقد أشرك بالله، وهذا شرك لا يغفره الله تبارك وتعالى، وقد نشط خطباء الفتنة بنشر فهم عدي بن حاتم الطائي لمعنى العبادة قبل أن يسلم، حين قال: (ما عبدناهم بمعنى أنهم لم يصلوا للرهبان والأحبار) فقال له رسول الله ﷺ: (بلى إنهم حرّموا عليهم الحلال وأحلّوا لهم الحرام فاتبعوهم فذلك عبادتهم إياهم)، فليحذر المسلم من أن يتلبس بالتشريع بعيدا عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ أو أن ينصاع بطيب خاطر للأنظمة والقوانين الوضعية أو يدعوا لقومية أو عصبية أو وطنية، أو أي دعوة كانت غير الدعوة لدين الله وطاعته وطاعة رسوله ﷺ والإلتزام بشرع الله حصريا، وهذا معنى أن السيادة للشرع أي أن الحاكم بمعنى المشرع هو الله ويجب الرجوع لشرعه والإلتزام به لتنظيم شؤون حياة الإنسان حصريا، ومفهوم السيادة جاءنا من الغرب ويراد به الممارس للإرادة والمسير لها - أي المشرع الأمر الناهي الواجب الطاعة – وهذا ما يعنيه النظام الديمقراطي حين يقول السيادة للشعب، أي أن الشعب يحكم نفسه ويسن القوانين ويشرعها فله حق التشريع وهو بهذا يعتبر عندهم انه سيد نفسه فيدعى أن السيادة للشعب، أما المسلمون فإن إرادتهم مسيرة بأمر الله ونهيه وأمر رسوله ﷺ فلا يجوز لمسلم مخالفة شرع الله، كتاب الله وسنة رسوله ﷺ لقوله تبارك وتعالى: (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) 65 النساء، بمعنى أن الحكم والتحاكم لشرع الله والرضا والقبول بشرع الله مسيرا ومهيمنا ومنظما للحياة، - من هنا نقول إن السيادة للشرع -، وهو شرط الإيمان وصحته، ولقول رسول الله ﷺ: (بلى إنهم حرّموا عليهم الحلال وأحلّوا لهم الحرام فاتبعوهم فذلك عبادتهم إياهم) فكان تشريع القوانين والأنظمة الوضعية وتنفيذها وطاعتها شرك بالله لا يغتفر، وخطباء الفتنة إن كانوا وزراء أوقاف أو خطباء مساجد أو علماء هؤلاء الموظفين الرسميين لدى الحاكم الظالم الذي لا يحكم بشرع الله يبيعون دينهم بدنيا غيرهم وهم يروضون الناس لطاعة الحاكم الظالم ويلبسون عليهم دينهم، بدعوتهم للخير ولا يعملونه، ويدعون الناس الى الهدى ولا يتبعونه ويبررون للحاكم كل عمل يخالف شرع الله، هؤلاء هم خطباء الفتنة، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ

رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: رَأَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي رِجَالًا تُقْرَضُ شِفَاهُهُمْ بِمَقَارِيضَ مِنْ نَارٍ، فَقُلْتُ: مَنْ هَؤُلَاءِ يَا جِبْرِيلُ؟ فَقَالَ: خُطَبَاءُ أُمَّتِكَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ، وَيَنْسَوْنَ أَنْفُسَهُمْ، وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا يَعْقِلُونَ (خطباء الفتنة، الذي رآهم رسول الله ﷺ ليلة الإسراء والمعراج، أناس تقرض شفاهم بمقاريض من النار، يبررون لكل ظالم ظلمه، ويجعلون دين الله خدمة لأهواء البشر ولا يجعلون أهواء الناس تنضبط بشرع الله، هؤلاء الذين يحاولون أن يجعلوا للناس حجة في أن يتحللوا من دين الله.

إن التشريع – التحليل والتحريم – ينبثق من العقيدة الإسلامية والإيمان بالعقيدة ليس كلمة تقال باللسان فحسب بل ما وقر في القلب وصدقه العمل وظهر في السلوك العملي، والتزام بطاعة الله وطاعة رسوله ﷺ بتنظيم شؤون الحياة بالأحكام والأنظمة والقوانين والأعراف والمقاييس والمفاهيم التي تنبثق من العقيدة الإسلامية حصريا، واستقامة في السلوك على شرع الله والصبر على طاعته، والإلتزام بأمره ونهيه وتطبيق شرعه، والاستقامة على دين الله تعني الثبات عليه، وعدم التحول عنه والعمل بتنظيم شؤون حياة الناس بالشريعة الإسلامية ونشرها والحفاظ عليها وعلى بلاد المسلمين، صدقا وحقا .

وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (الظُّلْمُ ثَلَاثَةٌ، فَظُلْمٌ لا يَغْفِرُهُ اللهُ، وَظُلْمٌ يَغْفِرُهُ، وَظُلْمٌ لا يَتْرُكُهُ، فَأَمَّا الظُّلْمُ الَّذِي لا يَغْفِرُهُ اللهُ فَالشِّرْكُ قَالَ: (إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ) وَأَمَّا الظُّلْمُ الَّذِي يَغْفِرُهُ ظُلْمُ الْعِبَادِ أَنْفُسَهُمْ فِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الظُّلْمُ الَّذِي لا يَتْرُكُهُ اللهُ فَظُلْمُ الْعِبَادِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا حَتَّى يُدَيَّرَ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ) البخاري (فَأَمَّا الظُّلْمُ الَّذِي لا يَغْفِرُهُ اللهُ فَالشِّرْكُ) الشرك الذي يجحد وحدانية الله وربوبيته وألوهيته فيُلتجئ للقوانين والشرائع والأنظمة الوضعية وينبذ شرع الله ويجعل من خلق الله ندا لله في تصريف شؤون الحياة (فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) البقرة 22

)وَأَمَّا الظُّلْمُ الَّذِي يَغْفِرُهُ ظُلْمُ الْعِبَادِ أَنْفُسَهُمْ فِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَبِّهِمْ) من ترك صلاة أو ترك صوم فيغفر الله ويتجاوز عن من يشاء، بمعنى أن الله يتجاوز عن حقه من صلاة وصوم لمن يشاء وعلى أهمية الصلاة وان الحساب يوم القيامة يبدأ بها فمن صلحت صلاته صلح عمله، وأنها عمود الدين ووجوب الإلتزام بها وبيننا وبينهم الصلاة، والصلاة هي الحصن الأخير الذي يلتجئ اليه المؤمن ليشحذ همته ويعيد الكرة لبناء كيان المسلمين – استئناف الحياة الإسلامية - ويرفع راية الحق والدين ويهزم الكفار والمشركين، رغم ذلك يتجاوز ربنا تبارك وتعالى لمن يشاء من عباده ويغفر له ذنبه، ولا يغفر لمن لم يحكم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ويستبدل الشريعة الإسلامية بالقانون الوضعي. فهو يشرك بالله باتخاذه القوانين الوضعية أساس لحكمه، (وَأَمَّا الظُّلْمُ الَّذِي لا يَتْرُكُهُ اللهُ فَظُلْمُ الْعِبَادِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا حَتَّى يُدَيَّرَ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ) حتى يدين لبعضهم من بعض، فالقصاص واقع لا محال.

وقال الله تبارك وتعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (21) الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) 22 البقره،(يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) إن مدلول العبادة أوسع وأشمل مما يقوم به المسلم من الشعائر المعروفة من صلاة وصوم وزكاة وحج، إنما يشمل حياة الإنسان كلها، من المهد إلى اللحد، كل حركاته ونشاطه في الحياة، إن كانت شعيرة أو شريعة، كل ذلك يكون بالإلتزام بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وإقامة الدولة الإسلامية التي تطبيق شرع الله بتنظيم شؤون حياة الناس في الحكم والاقتصاد والسياسة والقضاء والعدل وإنصاف الناس وتحقيق مصالحهم وضبط سلوكهم ومعاملاتهم ونشر الإسلام في أرجاء المعمورة، التزاما بطاعة الله وطاعة رسوله ﷺ (يَا أَيُّهَا النَّاسُ) أطيعوا الله واعبدوه كما أمركم لعلكم تتقون، تتقون برحمته ورضوانه ضنك الحياة وعذاب الآخرة بطاعته وحسن عبادته، (الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ)، الند هو العدل والمثل بمعنى إياكم أن تجعلوا أحد ندا لله يساويه في علاه وقدرته وعظمته وقدسيته وألوهيته وربوبيته، إياكم أن تركنوا إلى الذين ظلموا فتقصوا الشريعة الإسلامية عن الحكم وتحلوا مكانها الأحكام الوضعية، ربكم تبارك وتعالى غمركم بأنعمه فاعبدوه وأطيعوا أمره ونهيه (الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ)، عن جابر قال: أتى النبي ﷺ رجل فقال: يا رسول الله ما الموجبتان؟ قال: (من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة، ومن مات يشرك بالله شيئا دخل النار).

الإسلام منهج حياة لا بد من أن يتحقق في واقع الحياة، ولا تحققه المشاعر والأمنيات ولا القصد الطيب بل يحققه الإيمان بالعقيدة الإسلامية والعمل بمقتضى هذا الإيمان حقا وصدقا كما تحقق في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعهد الخلفاء الراشدين وعهود الإسلام الأخرى التي استمرت لأكثر من ثلاثة عشر قرنا من الزمان بين قوة وضعف. ويجب العمل لاستئناف الحياة الإسلامية وإقامة الدولة الإسلامية التي تحكم بمنهاج رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتضع حدا لتسلط الكفار على المسلمين وبلادهم ونهب خيراتهم، ويكف بعض أبناء المسلمين من تولي الكفار والدعوة للدولة القومية والدولة المدنية والديمقراطية ونشر العلمانية بين المسلمين بدعوى أن هذه الترهات أصلح من الإسلام.

وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ.

من سلسلة أجوبة العالم عطاء بن خليل أبو الرشتة أمير حزب التحرير

على أسئلة رواد صفحته على الفيسبوك «فقهي»

جواب سؤال بدعة التباعد في صلاة الجماعة

فيما يلي الجواب على صلاة الجمعة التي تساءلتم عنها:

-1 لقد سبق أن أصدرنا جواباً عن صلاة الجمعة في الثاني من شعبان 1441هـ 2020/03/26م، وكذلك في 18 شعبان 1441هـ - 11 نيسان/أبريل 2020م، ثم في 17 من شوال 1441هـ - 2020/6/8م، وكان في ذلك الكفاية بالنسبة لتساؤلاتكم، فقد ورد في هذه الأجوبة:

أولاً: جوابنا في الثاني من شعبان 1441هـ 2020/03/26م، وورد فيه:

(...وأما صلاة الجمعة فهي فرض عين: [إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ] والأمر في هذه الآية للوجوب بدليل قرينة النهي عن المباح فدل على الطلب الجازم. وأخرج الحاكم في المستدرك على الصحيحين عن طارق بن شهاب، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ، قال: «الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةً: عَبْدٌ مَمْلُوكٌ، أَوِ امْرَأَةٌ، أَوْ صَبِيٌّ، أَوْ مَرِيضٌ»، وقال الحاكم: «حديث صحيح على شرط الشيخين». ولا تجب على الخائف لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ فَلَمْ يُجِبْهُ فَلَا صَلَاةَ لَهُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ وَمَا الْعُذْرُ؟ قَالَ: خَوْفٌ أَوْ مَرَضٌ» أخرجه البيهقي في السنن الكبرى. وهكذا... فالجمعة واجبة على كل مسلم إلا من ورد فيه نص شرعي يستثنيه...) انتهى.

ثانياً: جوابنا في 18 شعبان 1441هـ - 11 نيسان/أبريل 2020م، ورد فيه:

(...قوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ فيسعى المسلم للصلاة دون أن يُمنع ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ]، فالسعي لها فرض لأنه اقترن بترك المباح... أي لا تكون الصلاة في مكان خاص كالبيوت، حيث جواز المنع... ولهذا ورد في الجواب أن إقفال الحكام المساجد ومنع الصلاة فيها هو أمر لا يجوز وفيه إثم كبير لهؤلاء الحكام. وعليه فإذا منع الحكام أداء صلاة الجمعة في المسجد، ولم يكن هناك مكان متاح للصلاة إلا البيوت، فتصلى في البيت ظهراً أربع ركعات، وتأثم الدولة التي تقفل المساجد إثماً كبيراً...

أما موضوع الأخذ بالأسباب فهو صحيح ولكن دون مخالفة للشرع، والأخذ بالأسباب هنا أن المريض لا يذهب لصلاة الجمعة والأصحاء يذهبون... فقد ذكرنا في الجواب ما يكفي لبيان عدم قفل المساجد ليتمكن الأصحاء من الصلاة وتُتخذ الإجراءات لعدم حضور المرضى بمرض مُعدٍ الصلاة، وهو بيِّن واضح... ولا يقال إن الأصحاء قد يكونون مرضى بالكورونا ولكن الأعراض غير ظاهرة، وإذن يمنع الجميع من المساجد، أي يمنع سكان الكرة الأرضية من المساجد...! فهذا كلام لا تقوم به حجة ولا حتى غلبة ظن!!...) انتهى.

ثالثاً: جوابنا في 2020/6/8 م ورد في آخره:

(سادساً: والخلاصة مما سبق هي كما يلي:

-1 إن تغيير الكيفية التي بينها الرسول ﷺ للصلاة تُعَدُّ بدعة، بل إن الحكم الشرعي في هذه الحالة هو أن صحيح الجسم يذهب للصلاة كالمعتاد في صفوف متراصة، ودونما فرجات، والمريض بمرض معدٍ لا يذهب فلا يعدي غيره.

-2 فإذا أقفلت الدولة المساجد، ومن ثم منعت الناس الأصحاء من أن يرتادوا المساجد للجمعة والجماعات فتكون آثمة إثماً كبيراً لتعطيل صلاة الجمعة والجماعة، فالمساجد يجب أن تستمر مفتوحة للصلاة كما بينها الرسول ﷺ.

-3 وكذلك إذا منعت الدولة المصلين من أداء الصلاة وفق الكيفية التي بيَّنها رسول الله ﷺ، بل ألزمتهم التباعد متراً أو مترين بين المصلي والذي بجانبه خشية العدوى، خاصة دونما أعراض مَرَضية، فإنها تأثم بذلك إثماً كبيرا.

هذا هو الحكم الشرعي الذي أرجحه في هذه المسألة، والله أعلم وأحكم... وإني أسأله سبحانه أن يهدي المسلمين إلى أرشد أمرهم، وأن يعبدوه سبحانه كما أمر، ويلزموا غرز رسوله ﷺ، ويقيموا الشرع الحنيف دونما حيد بإقامة الخلافة الراشدة... فإن في ذلك الخير والنصر بإذن الله الذي لا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء وهو العزيز الحكيم...) انتهى

رابعاً: وواضح مما سبق أن الجمعة فرض عين، وأنها يجب أن تؤدى بالكيفية التي بينها الرسول ﷺ بأركانها وشروط صحتها مع تراص الصفوف على الوجه الشرعي كما بيناه في أجوبتنا السابقة... ومَنْع السلطة أداءها على هذا النحو هو إثم كبير يقع على كاهل السلطة، سواء أكان ذلك بإغلاق الدولة المساجد أم كان بمنع الأداء على الوجه الشرعي...

ولأن الجمعة فرض عين، فعلى كل مسلم مكلف أن يسعى إليها ويؤديها على الوجه الشرعي بأركانها وشروط صحتها وتراص صفوفها... إلخ، فإن لم يستطع لمانع جسدي أو حاكم ظالم يمنع أداء الجمعة بالوجه الشرعي بل يجبر المصلين على البدعة بفرض التباعد، ولم يستطع المصلي منع ذلك فليؤدها وفق استطاعته ويبوء الحاكم الظالم بالإثم...

قال الرسول ﷺ فيما أخرجه البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى عن أبي هريرة رضي الله عنه: «وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» واللفظ للبخاري... فإذا استطاع المسلم أن يصلي الجمعة (فرض العين) متراصا فيجب أن يصلي على هذا النحو لأن التباعد بدعة ما دام يستطيع تجنبها. أما إن لم يستطع بفعل السلطة الآثمة فعندها يصلي على الوجه المستطاع له. قال النووي «المتوفى: 676هـ» في كتابه (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج) في شرح هذا الحديث بلفظ مسلم: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ رسول الله ﷺ:... «فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» قال النووي في شرحه: [(فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ) هَذَا مِنْ قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ الْمُهِمَّةِ وَمِنْ جَوَامِعِ الْكَلِمِ الَّتِي أُعْطِيَهَا ﷺ ويدخل فيها مَا لَا يُحْصَى مِنَ الْأَحْكَامِ كَالصَّلَاةِ بِأَنْوَاعِهَا فَإِذَا عَجَزَ عَنْ بَعْضِ أَرْكَانِهَا أَوْ بَعْضِ شُرُوطِهَا أَتَى بِالْبَاقِي...والله أَعْلَمُ] انتهى.

خامساً: وهكذا فإن على الإخوة السائلين أن يسعوا إلى صلاة الجمعة فهي فرض عين، [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ]، وعن النبي ﷺ ، قال: «الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةً: عَبْدٌ مَمْلُوكٌ، أَوِ امْرَأَةٌ، أَوْ صَبِيٌّ، أَوْ مَرِيضٌ»، وقال الحاكم: «حديث صحيح على شرط الشيخين». وأن يؤدوها بالكيفية التي بينها الرسول ﷺ في صفوف متراصة، فإن لم يستطيعوا ذلك لمنع السلطات لهم وإجبارهم على التباعد، فليصلوا وفق استطاعتهم، وليعملوا جادين مجدين لإقامة الخلافة الراشدة فتطبق الأحكام الشرعية على وجهها دون حيد بتوفيق الله وعونه...

آمل أن يكون في هذا الكفاية، والله أعلم وأحكم.

التجاوز عن الخطأ والنسيان

فريد سعد

عَنِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما، أَنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: {إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي: الْخَطَأَ، وَالنِّسْيَانَ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ}. حديثٌ حسَنٌ رواه ابنُ ماجَه والبيهقيُّ وغيرُهما.

الحديث على هذا الحديث من عدة أوجه:

الوجه الأول: تخريجه والحكم عليه:

أخرجه ابن ماجة من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس. وهذا الإسناد ظاهره الصحة ولكن فيه علة، كما قال ابن رجب إسناده صحيح في ظاهر الأمر ولكن له علة. ونُقل عن الإمام أحمد أنه أنكره جدا. وقال محمد بن نصر المَرْوَزي: "ليس لهذا الحديث إسناد يحتج به". ولكن مع ما قيل في إسناده إلا أن أجزاء المتن كلها مشهود لها في القرآن أن الله تجاوز الخطأ والنسيان وما أكره عليه العبد. فدليل الخطأ والنسيان قول الله تعالى (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا)، وقد جاء في صحيح مسلم أن الله سبحانه وتعالى قال (قد فعلت). ودليل التجاوز عن الإكراه أن الله سبحانه قال: (مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ) [النحل:106]

الوجه الثاني: تعريف الخطأ والنسيان والإكراه:

الخطأ: هو أن يقصد الإنسان شيئا فيصادف شيئا آخر. مثل أن يقصد قتل كافر فصادف قتله مسلمًا

النسيان: هو ذهول القلب عن شيء معلوم، أن يكون الإنسان يعلم شيئا ثم إذا عمل العمل نسي ما يتعلق بهذا العمل عند فعله.

الإكراه: أن يُجبَر الإنسان على شيء لا يريده ولا يستطيع دفعه.

الوجه الثالث:

هذا الحديث يدل على أن الخطأ والنسيان والإكراه مُتجاوَزٌ عنهم. وهذا فيه تفصيل من جهة التفريق بين وقوع الإثم وبين لزوم المترتبات على هذا العمل الذي نسيه الإنسان أو أخطأ فيه أو أكره عليه. فإذا أخطأ الإنسان في عمل أو نسيه أو أكره عليه -وهذا كله في النواحي الشرعية- فإنه من جهة الإثم لا يكون آثما. ولكن هل يلزمه شيء آخر؟ هل يلزمه قضاء مثلا ؟ هل يلزمه ضمان في حقوق العباد؟ هذا فيه تفصيل:

فأما في الخطأ فقد جاء في كتاب الله تعالى سبحانه وتعالى ما يدل على بعض المترتبات على الخطأ. فمن قتل خطأ عليه دية، عليه كفارة. وكذلك من أصاب مال إنسان خطأ فأتلفه فإنه يضمن وإن كان من جهة الإثم ليس آثما.

والنسيان أيضا فيه تفصيل فإذا نسي أمرا واجبا فإنه يلزمه أن يأتي به. مثلا إنسان صلى الفرض بغير وضوء، نسي أن يتوضأ. هنا لا يكون آثما، ولكن يُلزم بأن يعيد الوضوء، يرجع فيتوضأ ثم يصلي. وأما إذا كان الأمر الذي نسيه من باب المنهيات في العبادة فهنا الأمر أوسع من جهة الإعادة. فقد جاءت نصوص كثيرة تدل على أن النسيان في باب النواهي وباب التروكات لا يترتب عليه إعادة ولا يترتب عليه قضاء. مثلا من صلى وعليه نجاسة فإن علم بعد الصلاة فإنه لا يُلزم بالإعادة بخلاف ما لو ترك شيئا واجبا كالوضوء. ومن تكلم في الصلاة ناسيا فإنه لا يلزم بإعادة الصلاة ولا يكون آثما.

وأما الآكراه فنوعان:

الإكراه المُلْجِئ: وهو الذي لا يكون للإنسان فيه اختيار. فهذا لا إثم فيه ولا اختيار للإنسان فيه، فهو ليس مُخيَّرا. كما أنْ يُربط إنسان -مثلا- ويُكره على شيء معين لا يكون له اختيار فيه وإنما المُكره هو الذي يكرهه فيحركه ويضرب به إنسانا فيقتله أو نحو ذلك.

الإكراه غير الملجئ: فيه تفصيل وله أحوال. مثلا أن يُكره بالضرب على أن يفعل محرما أو يُكره في السجن على فعل محرم أو يكره بالقتل على فعل محرم. فهذا المحرم إذا كان قولا لا يكون الإنسان به آثما سواءً أكان هذا القول فيما يتعلق بحق الله سبحانه وتعالى (مثلا إنسان أُكره على قول كلمة الكفر) أو كان متعلقا بحق غيره (مثل أن يكره على يتلفظ بالطلاق أو نحو ذلك). فهذا كله إكراه لا يترتب عليه شيء. وأما إن أكره على العمل ففيه تفصيل، فإن أكره على قتل إنسان فهذا لا يجوز له بالإجماع ولو قُتِل فليست نفسه بأولى من نفس المؤمن الآخر. أما ان أكره على ارتكاب معصية فاختلف العلماء في تأثيمه من عدمه حالة قيامه بالفعل.

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info

imprimerie STAG